وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية و التجارية

ميدان:العلوم الإقتصادية، و التسييروالعلوم التجارية

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: بنوك

المرجع : ..... /2015

مذكـــرة بعنـــــوان:

انعكاسات الازمة المالية 2008-2009 على واقع التشغيل و البطالة

دراسة حالة: الدول العربية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إعداد الطلبة:

- بلدي نجلة
- بلدي ابتسام

إشراف الدكتور(ة):

- ريغي هشام

السنة الجامعية: 2014/ 2015

بسم الله الرحمن الرحیم

شكر و عرفان

الحمد لله على إتمام النعمة وإكمال المنة بعد أن رزقنا إتمام عملنا هدا و نسأل المولى عز وجل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم و أن يوفقنا إلى ما يحبه و يرضاه

في الدنيا والآخرة .كما نتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام والامتنان

إلى الأستاذ الذي اشرف على هدا العمل **ريغـــي هشـــام** الذي لم يتوان في تقديم يد العون لنا وعلى نصائحه القيمة وتوجيهاته لنا طيلة إنجاز هذه المذكرة وإلى كل الأساتذة والطلبة.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة في إنجاز هذا العمل.

إهـداء

إلهي لا يطيب لي الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا بالنظر إلي وجهك يا ذا الجلال والإكرام.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من ذكرهما جل وعلى بقوله :

"ول خفض لهما جناح الذل من الرحمة "

إلي الذي قدم لي ومازال يقدم أبي الحنون عبد الله

إلى الشمس التي تشرق في أفقي إلى القلب الذي أعشق دنياه

أمي الغالية والحبيبة حورية أطال الله في عمرها .

إلى كل إخوتي الذين لم يبخلوا عليا بشيئي

إلي براعم فؤادي أولاد أخي وأختي: آدم, وائل, أماني, يونس, يحي, رتاج.

إلى الذي أحمل اسمه بكل افتخار وشريك حياتي ونور عيني **زوجي حسان**.

إلي كل رفاقي وصديقاتي في مشواري الدراسي .

إلي زميلاتي في المذكرة ابتسام .

إلى كل الأساتذة في معهد العلوم الاقتصادية

وبخاصة الأستاذ المشرف ريغي هشام

نجاة

إهـداء

بعد بسم الله الرحمن الرحيم إلى من ارتبط رضا الله برضاهما وقال فيهما الله عز وجل في كتابه:

«(وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيما وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً)»الإسراء/23-24.

إلى ملاكي في الحياة ومعنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى التي أرضعتني حب العلم وعزة النفس إلى التي منحتني الدفء أمي الحبيبة الغالية على قلبي رشيدة بلدي

إليك يا صاحبة الفضل في نور عقلي الذي حرم نفسه كل شيء لتقديم الحياة و توفير السعادة لأبي العزيز **رابح بلدي**.

إلى إخوتي نبيل نعيم ادم.

إلى مصدر ثقتي وسندي في الحياة و العزيز على قلبي زوجي محسن بن موسى.

اهدي ثمرة جهدي إلى الأستاذ الذي اشرف على هدا العمل ريغي هشام.

ابتسام

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
دعاء	...
إهداء	...
فهرس	...
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري للأزمات المالية	
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية	2
المطلب الأول : مفهوم الأزمة المالية	2
المطلب الثاني: انواع الازمة المالية	3
المطلب الثالث: خصائص الأزمة المالية	5
المبحث الثاني: أسباب الأزمات المالية ومراحلها	6
المطلب الأول : أسباب نشوء الأزمة المالية	6
المطلب الثاني: مراحل الازمة المالية	9
خلاصة الفصل الأول	11
الفصل الثاني : الإطار المفاهمي للتشغيل والبطالة	
تمهيد	12
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التشغيل	13
المطلب الأول : مفهوم التشغيل	13
أولا : مفهوم التشغيل	13

ثانيا: أهمية التشغيل	14
المطلب الثاني : أنواع التشغيل	15
المطلب الثالث : سياسات التشغيل	16
أولا : تعريف سياسة التشغيل	16
ثانيا : أنواع سياسة التشغيل	17
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة	18
المطلب الأول : مفهوم البطالة وأنواعها	18
أولا : مفهوم البطالة	18
ثانيا : أنواعها	19
المطلب الثاني : أسباب انتشار البطالة وسبل قياسها	21
أولا : أسباب انتشار البطالة	21
ثانيا : سبل قياسه البطالة	22
المطلب الثالث : آثار البطالة وسبل معالجتها	28
أولا : آثار البطالة	28
ثانيا : سبل معالجتها	29
خلاصة الفصل الثاني	31
الفصل الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008 و2009 وأسواق العمل العربية	
تمهيد	32
المبحث الأول: حقيقة الأزمة المالية لسنة 2008 و2009	33
المطلب الأول : ماهية الأزمة المالية لسنة 2008 .2009	33
أولا : مفهومها	33
ثانيا : نشاتها	34
المطلب الثاني : أسباب الأزمة المالية لسنة 2008 .2009	35
المبحث الثاني:انعكاسات الأزمة المالية 2008.2009 على التشغيل والبطالة في الدول العربية	36
المطلب الأول : واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية	36

أولا : سمات وأوضاع أسواق العمل العربية	36
ثانيا : ظاهرة البطالة في الدول العربية و الآثار المترتبة عليها	37
ثالثا : استراتيجيات و سياسات التشغيل في الدول العربية	41
المطلب الثاني: قنوات انتقال الأزمة إلى الدول العربية	44
أولا : التأثر من خلال أسواق المال	44
ثانيا : التأثر من خلال أسواق السلع والخدمات	45
ثالثا : التأثير المتوقع على تحويلات العاملين في الخارج	47
رابعا : التأثير عن طريق تدفق الإستثمارات	49
المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على التشغيل والبطالة في الدول العربية	51
أولا :انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية	51
ثانيا:الانعكاسات السلبية للأزمة على معدلات التشغيل	52
ثالثا : تحديات التشغيل في ظل الأزمة المالية العالمية	53
رابعا : الآثار المباشرة و غير المباشرة للأزمة على التشغيل و البطالة	54
خامسا: الأزمة تزيد من حدة البطالة في الوطن العربي	57
خاتمة الفصل الثالث	59
خاتمة عامة	61

فهرس الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
01	تعديل معدل المحبطين والعاطلين بعض الوقت في عدد من البلدان الصناعية في عام 1993م.	27
02	معدل البطالة في الدول العربية حسب الفترات	38
03	تقديرات القوى العاملة العربية ونسب البطالة، 1997–2010.	50
04	الدول العربية الأكثر تأثرا بالأزمة حسب النشاط الاقتصادي	52
05	تقديرات مرونة التوظيف قبل وبعد الأزمة الاقتصادية	45
06	عدد الوظائف السنوية المطلوبة من 2010 إلى 2020 لكل مجموعة اقتصادية عربية.	55

فهرس الاشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	مراحل حدوث الأزمة	10
02	إيضاح كيفية تقسيم السكان في سن العمل	22
03	السياسات المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة	30
04	آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة على الاقتصاديات العربية	50

مقدمة عامة

المقدمة:

موضوع الأزمات، موضوع قديم وجديد في آن واحد، فبدايته هي بداية خلقية، قال تعالى: " لقد خلقنا الإنسان في كبد"، أي تعب وشدة، يكابد مصائب الدنيا، وشدائد الآخرة، فمنذ فجر التاريخ، والإنسان يعيش في سلسلة لامتناهية من الأزمات والكوارث، ومع التطور وكثرة المستجدات التكنولوجية، ما زال الإنسان يعيش في عالم من الأزمات، فلقد تعاظم مفهوم الأزمة اليوم في حدود القرية الإلكترونية التي نعيشها، فأي أزمة تحدث فيه تشكل بتأثيراتها المختلفة عوامل ضدها، وتأثر على كافة الكيانات الإدارية الأخرى، مع اختلاف في درجة الشدة والقوة من دولة إلى أخرى.

ولعلى ما يثير القلق من الازمات هو الانعكاسات التي يمكن ان تحدثها على مختلف المجالات ومن بين اهمها مسالة التشغيل و البطالة.

ومن بين الأزمات التي سنتطرق إليها في دراستنا هذه هي أزمة الرهن العقاري 2008-2009، وانعكاساتها على واقع التشغيل والبطالة.

وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال دراستنا هذه يمكن صياغته على النحو الآتي:

* ما هي انعكاسات الازمة المالية العالمية 2009/2008 على واقع التشغيل و البطالة في الدول العربية؟.

ويندرج ضمن هذه الإشكالية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم وأسباب الأزمات المالية؟
- ما مفهوم البطالة والتشغيل؟
- ما مفهوم وأسباب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما هي انعكاساتها على الاقتصاديات العربية؟
- ما هي قنوات انتقال الأزمة إلى الدول العربية؟
- ما هو واقع البطالة في الوطن العربي في ظل التحديات المعاصرة؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1- إن هذه الأزمة ألحقت عددا من الأضرار بكافة الاقتصاديات الدولية بما في ذلك الدول العربية كل حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- من بين آليات انتقال الأزمة المالية إلى الدول العربية، التأثير على أسواق المال وكذلك التأثير على أسواق السلع والخدمات.

3- تأثرت مستويات التشغيل والبطالة في الدول العربية بالأزمة المالية العالمية.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تنبع أهمية الموضوع الذي تناولناه، والذي يهتم بالتطورات والتحولات التي تشهدها الدول إلى أنه يلقي الضوء على الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة في الوطن العربي، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات وتبني إستراتيجيات من شأنها تخفيض حدة الأزمة مستقبلا.

وانطلاقا من تحديد طبيعة المشكلة فإن البحث يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- دراسة الإطار النظري للأزمات الاقتصادية بصفة عامة وللأزمة المالية العالمية الأخيرة بصفة خاصة.

- وصف الأزمة وتحديد نطاقها على المستوى العالمي وتحليل الآثار الفعلية لهاعلى الاقتصاد العربي.

- وصف وتحليل الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية 2008-2009م، على سوق العمل في الدول العربية.

المناهج المستخدمة في الدراسة:

استخدمنا المنهج التاريخي، من خلال ذكر بعض الأزمات التي مرت وأنواعها ومراحلها، والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل أسواق الدول العربية، ودور الأزمة في زيادة البطالة في الدول العربية.

خطة الدراسة:

تناولنا ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: تطرقنا إلى الإطار النظري للأزمات المالية، المفهوم، الأنواع والخصائص والأسباب.

- الفصل الثاني: تناولنا الإطار المفاهيمي للتشغيل والبطالة من خلال مبحثين، الأول مفاهيم عامة حول

التشغيل، والثاني مفاهيم عامة حول البطالة.

– الفصل الثالث: فهو الأزمة المالية العالمية 2008–2009م، وأسواق العمل العربية، وهو كذلك مقسم إلى مبحثين: الأول: حقيقة الأزمة المالية العالمية 2008–2009م، وذلك من خلال تعريفها وذكر أسبابها، أما المبحث الثاني، فجاء فيه انعكاسات الأزمة المالية على واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية، وذلك من خلال واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية وقنوات انتقال الأزمة إلى الدول العربية.

الفصل الأول

الإطار النظري للأزمات المالية

المبحث الأول: ماهية الأزمة المالية

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية

المطلب الثاني: انواع الأزمة المالية

المطلب الثالث: خصائص الازمة المالية

المبحث الثاني: أسباب الأزمة المالية و مراحلها

المطلب الأول: أسباب الأزمات المالية.

المطلب الثاني: مراحل الازمة المالية

خلاصة الفصل

تمهيـــد:

الأزمات المالية هي نتاج مجموعة من العوامل المتتالية والمتراكمة تغدي كل منها الأخرى إلى أن تصل إلى حد الانفجار وتخلف اضرارا باقتصاد الدول كل حسب حالة التشابك والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتختلف أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية من أزمة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر .ورغم هذا الاختلاف فإن القاسم المشترك بينها يكمن في انعكاساتها وآثارها المترتبة عليها.

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الازمة المالية التي تمثل الاختلالات الأساسية في الأسواق العالمية التي تتميز بالانخفاض الحاد في الأسعار الموجودات والفشل العديد من المنشآت المالية و الغير مالية.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الأزمات المالية

أولا:مفهوم الأزمة المالية:

هناك أراء مختلفة حاولت تحديد ماهية الأزمة المالية, من بينها الأزمة المالية العالمية:

عبارة عن الاختلالات الأساسية في الأسواق العالمية التي تتميز بالانخفاض الحاد في الأسعار الموجودات والفشل العديد من المنشآت المالية و الغير مالية وقد عرفت بأنها الارتباك و الاختلال في انتقال الأسواق المالية إلى مستوى الأزمة عندما يقاوم ويرفض تدفق الائتمان إلى الأشخاص ومؤسسات الأعمال وحدوث تأثير سلبي مع الاقتصاد الحقيقي للسلع و الخدمات[1].

وتعرف كذلك لغة كما يقول الأصمعي: أصل الأزمة الشدة وإمساك الأسنان بعضها على بعض و يقول الزنحشري في أساس البلاغة: أزم الدهر علينا وأزمتنا وسنة أزمة وأزوم و سنون أوازم وأصابتها أزمة.

و الأزمة في الاقتصاد:فهي المدخل لتوضيح مفهوم الأزمات المالية هي عبارة عن مصطلح مركب من كلمة أزمة مالية. وقد عرفت الأزمة اقتصاديا بأنها: اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان وتطل بصورة عامة على الخلل الناش من اختلال التوازن بين العرض و الطلب. وأما المالية فهي: تشمل الحسابات التي تسجل العمليات على السندات والأسهم.وعلى المؤن في حال انخفاضها و الصفات المتعلقة بالسيولة لدى المؤسسة.

وكذلك يمكن تعريف الأزمة المالية: بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول, فالأصل إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية مثل الآلات، وإما أنها حقوق ملكية لرأس المال المادي

1 مجموعة باحثين،الأزمة المالية العالمية، دروس الأمس و تحديات المستقبل الطبعة الأولى 2013 دار يافا العلمية للنشر و التوزيع ص 165.

أو للمخزون السلعي أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية وهذه تسمى مشتقات مالية- فإذا انهارت قيمة أصول ما فجأة, فإن ذلك يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها[1].

المطلب الثاني : أنواع الأزمات المالية:

يمكن أن يظهر لنا ثلاث أنواع من الأزمات المالية و هي الأزمات المصرفية و الأزمات العملة وأسعار الصرف وأزمات أسواق الأوراق المالية وقد تأتي هذه الأزمات منفردة أو مجتمعة ملحقة أضرار اقتصادية بالغة في البلاد التي تقع فيها كما هو الحال في الأزمة المالية المعاصرة التي طالة جميع المجالات المالية لدرجة يصعب نسبتها إلى إحداها و سنعرض بيان هذه الأنواع لتوضح الأزمة المالية ديان ذلك في الأتي:

1- الأزمات المصرفية:

تظهر الأزمات المصرفية عندما تتعرض المصارف لطلبات كبيرة ومفاجئة من جانب المودعين لسحب وداعهم, بحيث لا تعطي سيولتها المتوفرة ولا نسبة احتياطاتها وجه السحوبات المطلوبة, وهذا ما يسمى بأزمة السيولة في حالة تعرض بنك واحد لهذه الأزمة ,أما إن انتقلت العدوى إلى باقي البنوك فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية وعندها قد يعجز تدخله الاتقاد.

وهناك صورة أخرى للازمات المصرفية تحدث عندما ترفض البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب المتوقعة. وهذا الخوف يحدث الإقراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان وقد حدث في التاريخ المالي للمصاريف العديدة من الأزمات المالية مثل ما حدث في بريطانيا و ما حدث في الولايات المتحدة عام 1933 م أعلن(5000) بنك إفلاسه وخسر المودعون ما يقرب من3 مليار دولار.

2- أزمات العملة وأسعار الصرف:

- ✓ و تحدث نتيجة لتغير المفاجئ في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة, لذلك تسمى هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات* . وتحدث تلك الأزمات لدى إتحاد السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي قد تؤدي تلك الأزمات إلى إحداث انهيار في سفر تلك العملة[2].

1 د. دكتور عمر يوسف عبد الله عبابنة، الأزمات المالية المعاصرة ص ص 13-17،14-18.

2 المرجع سبق دكره , ص 19

* ميزان المدفوعات: هو بيان موجز لمختلف العمليات التجارية للبلد مع بقية العالم خلال عام واحد ويقسم هذا الميزان إلى ثلاثة أقسام وهم: الحساب الجاري وحساب رأس المال والحساب الاحتياطي الرسمي.

- ✓ وكذلك يمكن أن يحدث هذا النوع من الأزمات نتيجة التدفق الكبير لرؤوس الأموال إلى الداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في منح الائتمان فيزداد حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية و عندما يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي أقرب إلى سعر العملة المنخفضة مؤديا ذلك إلى حدوث موجة من التدفقات الرأس المالية للخارج.
- ✓ و من هذه الأزمات ما حدث في تايلاندا التي انتشرت منها الذعر المالي إلى بقية دول شرق أسيا عام (1997) فقد غدت تبدو عليها عوارض الأزمة من عام 1996 أدى ارتباط عملتها بالدولار إلى فقدان قدرتها التنفسية, وبدأت صادرتها في التراجع وارداتها في التزايد,بإضافة إلى ما سببه تخفيض الصين لسعر صرف عملتها في عام 1994 من تزايد في حصيلتها من الصادرات مما أدى إلى تزايد نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في تايلاندا أي من (5.5%) في عام (1995) إلى حوالي (8%) عام 1996 و نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج أدى ذلك إلى زيادة التضحية و رفع سعر الفائدة مما انعكس مع انكماش النشاط الاقتصادي. وقد لا تظهر أزمات العملة وأسعار الصرف بشكل واضح في الأزمات المالية المعاصرة إلا أنها يمكن أن تكون أثر من أثارها.

3- أزمات أسواق الأوراق المالية:

يقوم طالبو التوفير من خلالها بتحويل قسم من أموالها مما لا يودون إنفاقه خلال فترة من الزمن إلى أداة مالية عالية الربحية وهي الأداة الماليةّ ذات الدين أو الائتمان التي تطلب من المفترض أن يدفع فائدة دورية و أن يعيد القرض في نهاية الفترة المتفق عليها أو تعطي صاحبها حصة من شركة ونصيبا من أرباحها.

ويحدث هذا النوع من الأزمات في أسواق الأوراق المالية نتيجة لتدهور الحاد و المفاجئ في أسعار الأسهم, والذي يعكس أثاره السلبية التي يتركها مع قطاع الإنتاج و العمالة بحيث يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بينها و ارتفاع الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة.

وعادة ما تحدث هذه الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثمة في النظام المالي فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو مختلف الأصول مواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى,و قد شبهت هذه الحالة بظاهرة الفقاعة فمن علامات الفقاعات بيع وشراء الأصول بحثا عن الريح الرأس المالي المتوقع و ليس بناء على العائد المنتظمة أو الغير منتظمة لتلك الأصول[1].

1 نفس المرجع السابق : ص ص 20-21-22-23-24.

المطلب الثالث : خصائص الأزمة المالية

خصائص الأزمة المالية:

تنطوي الأزمة على عملية أعراض تشكل بمجملها عناصر الأزمة وهي تصنف بالخصائص التالية:

(1)– الأزمة نقطة تحول أساسية, و مرحلة حرجة, وأحداث متتابعة ومتسارعة تصيب الكيانات المالية وتهدد وجودها.

(2)– حالة الذعر, حيث تتسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر و القلق مما يضعف إمكانات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها أو صدور ردود أفعال شديدة و غير صحيحة من قبل الجهات المعينة بالأزمة.

(3)– المفاجأة: تؤدي إلى حالة من الخوف تصل إلى حد الرعب من المجاهل التي يضمها إطار الأزمة, وتصاعدها المفاجئ يؤدي إلى درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة بسبب ازدياد التوتر و القلق على و ة قصور المعلومات .

(4)– نقص المعلومات, حيث يؤدي التعقب و التشابك والتداخل و التعدد في عناصرها و وعواملها وأسبابها و قوى المصالح المؤيدة و المعارقة لها إلى عدم توفر معلومات من المتسبب بهذه الأزمة؟ وما حجم الأزمة؟ و ما أثارها المتوقعة؟

(5)– تمثل مجابهة الأزمة تحديا للنظام الإداري و المالي نظرا لتهديدها مصالح النظام و استمراره في أداء وظائفه وتحقيق أهدافه و أمنه واستقراره و يتطلب ذلك توافر درجة عالية من الكفاءة والخبرة للخروج من هذه الأزمات.

(6)– الحاجة إلى وقت طويل وغياب الحل الجدري السريع, فمواجهتها تستوجب خروج عن الأنماط التنظيمية المألوفة و ابتكار نظم أو أنشطة تمكن من استيعاب و مواجهة الظروف الجديدة المترتبة عن التغيرات الفجائية و فد تحتاج الأزمة لبعض سنوات للخروج منها و تجاوز أثارها.

ومن خلال هذه الخصائص السابقة اللازمات المالية يظهر كيف تمثلت مجمعة في الأزمة المالية المعاصرة واعتبرت نقضه تحول و مرحلة حرجة تعصف بالاقتصاد العالمي وتعرضه للانهيار والدمار وهذا بسبب عنصر المفاجأة و الأحداث غير متوقعة من خلال ما يظهر من تداعيات هذه الأزمة نتيجة لحالات الذعر المالي التي تصيب الدول و الحكومات فضلا عن الأفراد و المؤسسات مما شكل تحديا للنظام الإداري و المالي القائم بل جعله عرضة للنقل و التعديل و التغير[1].

1 نفس المرجع السابق : ص ص 18–19.

المبحث الثاني:أسباب الأزمات المالية و مراحلها

سنتطرق في هذا المبحث الى اسباب الازمات المالية و مراحلها.

المطلب الأول: أسباب الأزمات المالية.

يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة,من الأسباب تظافر في أن واحد لإحداث أزمة مالية و يمكن تلخيص أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1 – عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على العملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد بالتزاماتها خصوص خدمة الديون. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي حدث بها أزمة مالية، شهدت انخفاض شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة.

وتعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للازمات المالية في الدول النامية.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الإضرابات على مستوى الاقتصاد الكلي و التي كانت سببا مباشر أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات.

2– إضرابات القطاع المالي:

شكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في دول شرق أسيا.

فلقد شهد القطاع المالي في تلك الدول خلال حقبة التمانينات و التسعينات, توسعا كبير تواكب مع الانفتاح الاقتصادي و التجاري و التحرير المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الإنقفال وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد.

كما كانت انتكاسات الأوراق المالية هي القاسم المشترك في العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة الثمانينات و التسعينات[1].

1 د.عيسى محمد الغزالي .جسر التنمية، العدد التاسع والعشرون مايو / 2004، السنة الثالثة.ص 4–5.

أ-عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف:

يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم و المطابقة بين أصول و خصوم المصاريف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية, أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابت مما يغرى المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج,وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.

فقد دلت دراسة hanohan (1996) أنه كنتيجة للتقدم التكنولوجي و معالجة المعلومات و التحسن الكبير في تنظيم القطاع المصرفي فإن نسبة (M_2) إلى الناتج المحلي الإجمالي في عينة من 99 دولة نامية قد زادت من حوالي25 % إلى أكثر من 35% خلال الفترة (1980-1993) بدون أن تحدث أية زيادة مقابلة في رأسمال المصارف في تلك الدول.

ب- التحرير المالي غير الوقائي:

إن التحرير المتسارع غير الحدود وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق و التقيد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية, فمثال عن تحرير أسعار الفائدة فأن المصرف المحلية تفقد المالية التي كانت تتمتع بها في ظل تقيد أسعار الفائدة, وعموما فإن تجارب الدول النامية دلت على إضرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرير المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية

ج- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:

من الظواهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية. وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية وبالدرجة الأولى ليست اقتصادية[1].

1 نفس المرجع السابق ص.ص 4-5.

د- ضعف النظام المحاسبي و الوقائي والتنظيمي:

تعاني معظم الدول التي تعرضت للازمات المالية من الضعف في النظام و الإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية, كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة للمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف.

3: تشوه نظام الحوافز:

إن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها, فلا يتم مثالا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصارف مخاطر زائدة عن مقدرته, كما حدث مثلا في كوريا وكولومبيا وسنغافورة وغيرها و من ناحية أخرى فقد دلت التجارب العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها, كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية و أن عملية تعديل هيكل المصارف و تدوير المنصب الإدارية لم تنجح في حدوث الأزمات أو الحد من أثارها لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وطريقة تقديمها وإدارتها للمخاطر الائتمانية.

4: سياسات سعر الصرف:

ملاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة السعر الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث ذلك يعني أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطاتها من النقد الأجنبي و حدوث أزمة العملة ظهور العجز ميزان المدفوعات و من تم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمات المالية على القطاع المصرفي.[1]

1 نفس المرجع السابق، ص ص5 -6.

المطلب الثاني : مراحل الأزمة المالية:

يمكن رصد الأزمات المالية بمراحل زمنية مختلفة و تنقسم إلى ثلاثة مراحل مرحلة ما قبل الأزمة و مرحلة حدوث الأزمة و ما بعد انتهاء الأزمة و يمكن بيانها كالأتي:

1- مرحلة ما قبل الأزمة:

و هذه الأزمة هي مرحلة ميلاد الأزمة تتكون أحداث و مواقف غير محددة المعالم أو الاتجاه أو المدى, و تتمثل أهمية هذه المرحلة في محاولة استشراف الأزمة و الاستعداد للحيلولة دون أو الإعداد لمواجهتها عند حدوثها و يعد ذلك تنفيسا للأزمة لإفقادها مرتكزات النمو و من تحجيمها و القضاء عليها.

والأزمات المالية لا تحدث فجأة وإنما تسبقها مقدمات ومؤشرات كثيرة تنبئ بقرب وقوعها و من هذه المؤشرات ما يتعلق بارتفاع نسب العجز المالي و الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الائتمان المصرفي والديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة على القطاعات المصرفية و التقلبات في أسعار الأسهم وارتفاع نسبة الديون المعدومة والتحولات الكبيرة في الأسواق المالية ونظام الرقابة و الأشراف, وغياب الثقافية والأفضاح وغيرها مما يعد مقدمات لمولد أزمة مالية.

2- مرحلة حدوث الأزمة:

وتمر الأزمة بهذه المرحلة عندما لا يمكن السيطرة على متغيرات الأزمة المتسارعة لتصل إلى نقطة الانفجار منذرة بخطر حقيقي على الاقتصاد, ويكمن ذلك في الصدمة وحالة عدم التوازن التي تحدثها.و لهذه المرحلة مؤشرات تظهر في التقلبات الحادة في أسعار الأصول المالية و الأسعار الأسهم والعقارات وتزايد حالات الإفلاس و الاندفاع في سحب الودائع[1] .وإغلاق العديد من المشروعات وتأميم بعض المؤسسات وتقيم المساعدات للمؤسسات المالية من قبل الحكومات كل هذه الأحداث تعد مؤشر الانفجار الأزمة.

3- مرحلة انحسار الأزمة وانتهائها:

وهذه المرحلة تقوم تبدأ بعد أن يقوم الجهاز المالي و النقدي بمجابهة الأزمة بعد انفجارها وذلك بتغيير السياسات المالية و النقدية, وإجراء الإصلاحات الضرورية و الإدارة والضوابط الرقابية و النظم الخاصة بالعمل للخروج من هذه الأزمة المالية فإن تفاقم الأزمة وانفجارها و وصولها إلى الذروة هو بداية الانفراج ونقطة تحول نحو الدور الأخر و المرحلة الأخرى من مراحل الدورات الاقتصادية وهي مرحلة انتهاء الأزمة و الانفراج ويمكن أن مراحل حدوث الأزمة عن طريق الشكل الآتي[2].

---

1 نفس المرجع سبق دكره ص ص 18-19.

2 نفس المرجع سبق دكره ص ص 33-34.

الشكل 1 : يمثل مراحل حدوث الأزمة

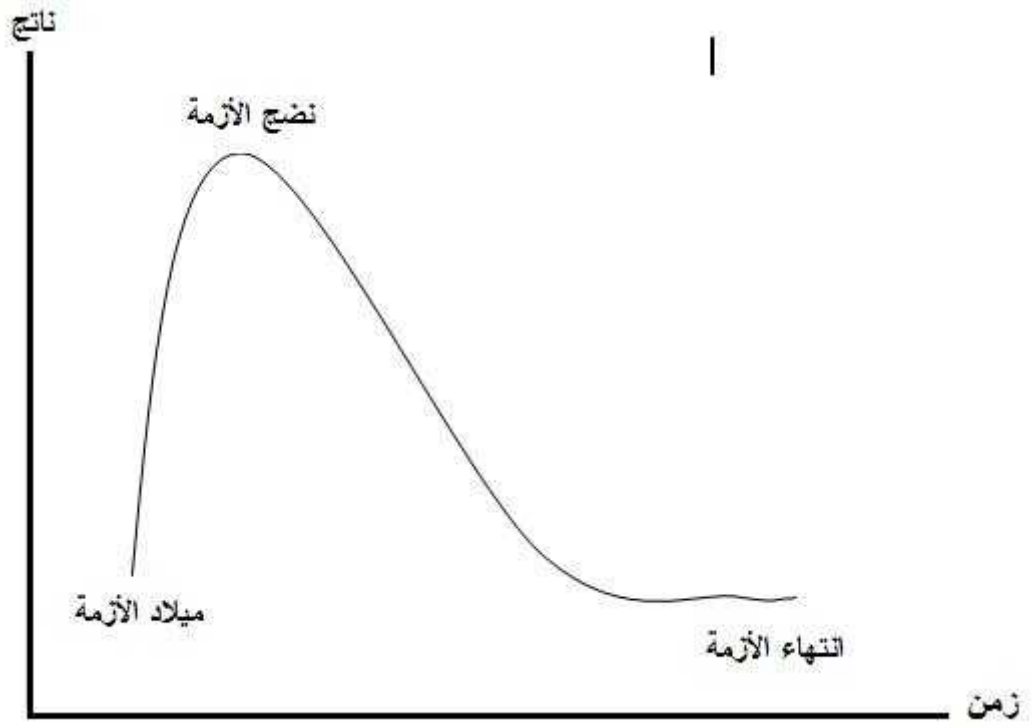

المصدر: الدكتور عمر يوسف عبد الله عبابنة– الأزمات المالية المعاصرة,المرجع سبق ذكر. ص34

خاتمة الفصل الأول:

ان الازمات المالية هي ليست فقاعة بل هي اعصار كبير مؤلم , و تداعياتها لم تنته بعد , ومعالجة أثارها المالية و الاقتصادية قد تحتاج الي وقت طويل , إلا ان حدة هذه الازمة وقوتها وحجمها فد فاقت كل التوقعات ادت الى خسائر كبيرة جدا في المؤسسات المالية وجعلتها على حافة الافلاس.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للتشغيل والبطالة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل

المطلب الأول: مفهوم التشغيل

المطلب الثاني: أنواع التشغيل

المطلب الثالث: سياسات التشغيل

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البطالة

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

المطلب الثاني: أسباب انتشار البطالة وسبل قياسها

المطلب الثالث: آثار البطالة وسبل معالجتها

تمهيـــد:

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، حيث أصبحت من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول حاليا على أساس تفاقم الظاهرة أي التزايد المستمر المطرد لعدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه دون العثور عليه.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل

- سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التشغيل الذي يستدعي تجديد يد عاملة مؤهلة وكفؤا ودعوة الأفراد المرشحين لوضع طلباتهم لملء تلك المناصب الشاغرة بالإضافة الى الأنواع و الاهمية.

المطلب الأول: مفهوم، أنواع وأهمية التشغيل

أولا: مفهوم التشغيل:

من بين أهم التعاريف الخاصة بالتشغيل نورد ما يلي:

- " مجموعة من الفعاليات التي تستخدمها المنظمة لاستقطاب مرشحين للعمل والذين لديهم الكفاءة والتمييز والقدرة على المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة"[1].
- " هو ذلك النشاط الذي يستدعي تجديد يد عاملة مؤهلة وكفؤا ودعوة الأفراد المرشحين لوضع طلباتهم لملء تلك المناصب الشاغرة".
- والتشغيل يعني أيضا" تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية". وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم (112) لعام 1964، التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية و الاستغلال الأمثل للعناصر البشرية في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه وأن يكون العمل منتجا وأن يختار هذا العمل بكل حرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.

ويمكن أن نميز بين مفهومي العمل والتشغيل فيما يلي:

- التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف.
- التشغيل لع بعد معياري فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة من وإلى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا باعتباره وسيلة وعامل إنتاج مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال والعامل التقني.

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج أما العمل فهو عامل إنتاج لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.

1 إيمان عجرود، أثر القروض المصغرة على التشغيل والحد من ظاهرة البطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، ص16

ثانيا: أهمية التشغيل:

تتمثل أهميته فيما يلي:

- زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المنتج ويستمتع بها وذلك بزيادة القوة الإنتاجية.
- تأمين الفرد ضد العوز وعدم الثقة في المستقبل وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء حق العمل الذي تتضمنه دساتير بعض الدول.
- القضاء على فوارق العنصرية وإضعافها وتحقيق المساواة بين الأفراد.
- العمل يمهد الطريق للتنمية الاجتماعية.
- التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل و الثروة[1].

1 نفس المرجع السابق، ص17.

ثالثا: أنواع التشغيل

نجد للتشغيل أنواعا منها:

1) التشغيل الكامل: هي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين والذين يرغبون في العمل وهذا يعني أنه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال لأنه توجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم، هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه في أرض الواقع.

2) التشغيل المباشر: والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة دون اللجوء إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف.

3) التشغيل المؤقت: أحد أشكال الاستخدام المؤقت يلحق بمقتضاه العمال لمدة محددة كأن يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة [1].

1 نفس المرجع السابق، ص17.

المطلب الثاني: تعريف وأنواع سياسات التشغيل

أولا : تعريف سياسة التشغيل:

هناك مجموعة من التعاريف خاصة بسياسة التشغيل نذكر منها:

– إن المفهوم العام والشائع لسياسة التشغيل عرفها " على أنها مجموعة من التدخلات العمومية في سوق العمل والتي تهدف إلى تحسين آليات عمل هذه السوق بما يضمن التقليل من اختلال التوازنات التي يمكن أن تظهر".

–" إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية وكذلك ليست سياسة سوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل"

– عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) سياسة التشغيل " على أنها سياسة تعطي كامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج، فسياسة التشغيل هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تضعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص من اجل زيادة فرص العمل أي زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل وذلك للحد من البطالة لأن التشغيل لا يعكس البطالة أو البحث عن العمالة الكاملة أي التوظيف الكامل والمقصود منها هو السماح للعاطلين عن العمل لتولي وظيفة" [1].

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 17–18–19.

ثانيا: أنواع سياسة التشغيل:

هناك تقسيمان مختلفان لسياسة التشغيل إلا أن الشائع منها نجده يقسم التشغيل إلى نوعين:

1/ سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة:

يمكننا تعريف سياسة التشغيل النشطة على أنها سياسات تعمل بشكل مباشر للحفاظ على مستوى العمالة الموجودة وعلى خلق مناصب شغل جديدة وعلى تكييف اليد العاملة حسب حاجة الاقتصاد ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت (O.C.D.E) جملة من السياسات التي تدخل ضمن التصنيف التالي:

- المصالح العمومية للتشغيل.
- التكون المهني.
- الإجراءات الخاصة باليد العملة الغير متمكنة والإعانات على التوظيف.

2/ سياسة التراجع عن التشغيل والحد من الفئة النشطة:

وتعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل والتخفيف من الآثار التي يخلفها اختلال سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية أو محاولة الحد من الفئة النشيطة والتي أحصت (O.C.D.E) مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في إجراءين هما:

- منح تعويضات البطالة.
- التعاون المسبق[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص19.

المبحث الثاني: ماهية البطالة

سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم البطالة وانواعها.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

أولا : تعريف البطالة:

للبطالة مفاهيم متعددة لا مجال لحصرها إلا أنها تتفق في المعنى حيث تعني بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية وبمفهوم سوق العمل، معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين عن العمل[1].

– تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل:" بأنهم أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة، والباحثين عنه والذين لا يجدونه" [2].

– يمكن أن نعرف البطالة بصورة عامة على أنها: " التعطل بجزء من قوة العمل في مجتمع ما، الراغبة والقادرة على العمل". وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود والانحسار الاقتصادي وتقل في أوقات الرواج والازدهار الاقتصادي[3].

– وطبقا للتعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل B.I.T في الملتقى الدولي الثامن عشر له سنة 1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاثة معايير أو شروط أساسية وهي:

* **المعيار الأول: " بدون عمل":** ويعني انعدام تام للعمل أثناء فترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.

* **المعيار الثاني: " متاح للعمل":** لكي يتصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني أن يكون قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) كالطالب الذي يبحث عن العمل، المؤقت مع دراسته.

---

[1] محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007م، ص294.

[2] مريم زنتوت، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى التشغيل، مذكرة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي– ميلة– الجزائر، 2013/2012، ص54.

[3] محمود حسين الوادي وأحمد عساف، الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن– 2009، ص189.

ثانيا : أنواع البطالة:

قد تظهر البطالة في أشكال متعددة منها:

1/ البطالة الدورية: وهي أهم أنواع البطالة لكونها ترتبط بالتقلبات الاقتصادية الدورية في الطلب الكلي والإنتاج الكلي فترتفع خلال فترات الركود الاقتصادي وتنخفض خلال فترات الانتعاش الاقتصادي[1] .

2/ البطالة الاحتكاكية: يمكن أن يعرض هذا النوع من البطالة بأنها تفوق جزءا من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل وأكثر أجرا أو الانتقال من منطقة إلى أخرى[2] .

3/ البطالة الهيكلية: وتعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة[3] .

4/ البطالة الموسمية (الفصلية): تحدث هذه البطالة نتيجة لتعاقب فصول السنة أو نتيجة لمجيء بعض الأحداث الاجتماعية في مواسم معينة من السنة[4] .

5/ البطالة المقنعة: هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل مما الأحداث الاجتماعية في مواسم معينة من السنة[5] .

6/ البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية: البطالة الاختيارية هي التي ينسحب شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم مثل الأغنياء، العاطلين كبعض الفقراء المتسولين والأفراد الذين تركوا وظائفهم كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل لتعودهم على الأجور المرتفعة. أما بالنسبة للبطالة الإجبارية فتشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل، وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولكن لا يجدونه[6].

---

[1] نزار سعد الدين العيسي وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان–الأردن– 2006م، ص246.

[2] محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، ط1، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن– ، 2007م، ص164.

[3] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009، ص233، ص243.

[4] فليح حسين خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد– الأردن، 2007م، ص337.

[5] محمد طاقة، أساسيات علم الاقتصاد(الجزئي والكلي)، ط2، اشراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009م، ص392

[6] نفس المرجع السابق ص5.

7/ البطالة السافرة: تعرف البطالة السافرة بغياب أو قلة المساهمين في النشاط الاقتصادي خلال فترة مرجعية قصيرة مع توفر القدرة على العمل والرغبة فيه وتقليديا يشترط البحث الجاد عن العمل خلال الفترة المرجعية لاعتبار الشخص متعطلا، وهي تعبر عن البطالة الظاهرة أو المكشوفة مقارنة بالبطالة الجزئية أو المقنعة وهي بالطبع تتساوى مع البطالة الإجبارية و تشتمل على أنواع البطالة الاحتكاكية والهيكلية والدورية[1].

[1] صلاح محمد عبد الحميد,أزمة البطالة,هبة النيل العربية للنشر و التوزيع القاهرة,مصر ط1,20011,ص13

المطلب الثاني: أسباب انتشار البطالة وسبل قياسها

أولا: أسباب انتشار البطالة:

مشكلة البطالة تهدد استقرار وتماسك المجتمعات وهي تختلف من مجتمع لآخر أو بالأحرى من بلد لآخر وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- التغير في هيكل الطلب وهذا يعني أن تطور الاقتصاد الذي يقود في بعض الأحيان إلى الانتقال من قطاع إلى آخر وهذا يعني أن الاقتصاد سيعتمد بشكل كبير على قطاع معين وإهمال باقي القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى انتشار البطالة.
- التطور التكنولوجي كلما زاد هذا التطور كلما أدى إلى زيادة البطالة.
- السياسة الحكومية في تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى للأجور وهذا قد لا يتناسب مع رغبات العمال والمنتجين.
- إعانات البطالة وهي من الأمور المشجعة للبطالة وبخاصة أن بعض الدول الرأسمالية كفرنسا قد وصلت إلى 75%من الأجور كإعانات للبطالة.
- طبيعة المهن التي قد تتعارض مع الوضع الاجتماعي ومع بعض التقاليد الموروثة[1].

[1] طاهر فاضل البياني و خالد توفيق الشمري. **مدخل الى علم الاقتصاد** .ط1, دار وائل للنشر و التوزيع 2009, ص 300.

ثانيا: قياس البطالة وبعض المشاكل وإحصائها:

لقياس معدل البطالة يمكن أن ننطلق من الشكل التالي:

الشكل رقم 2: إيضاح كيفية تقسيم السكان في سن العمل.

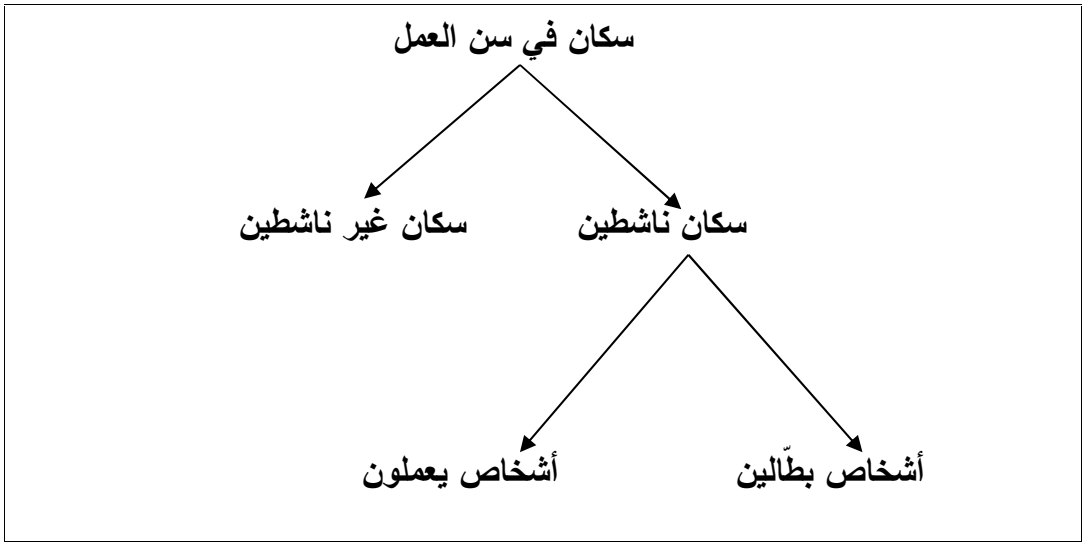

المصدر: ريغي هشام العولمة والبطالة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ,جامع العربي بن مهيدي–أم البواقي–،2008–2009، ص93

ومن خلال هذا الشكل يظهر بوضوح أنه ليس كل من يبلغ سن العمل يتم عده ضمن فئة القوة العاملة (السكان النشيطين) فهذه الأخيرة تضم الأشخاص الذين لديهم عمل (السكان الناشطين المشتغلين) والذين ليس لديهم عمل ولكن يبحثون عنه (البطالين) . وبالتالي فإن أشخاص من قبيل الأطفـال ، المتقاعدين , والأشخاص في سن العمل الدين لا يبحثون عن العمل, ولا يعتبرون ضمن فئة السكان النشطين, وتعتمد فئة السكان النشيطين على متغيرين أساسيين[1]:

– **الديموغرافيا:** حيث أن السكان الناشطين مستقبلا تعتمد على معدل الولادة في الدولة فكلما كلن هذا المعدل مرتفعا, سيكون السكان الناشطين مهم عندما نصل فئات العمر تلك إلى سوق العمل .

– **معدل النشاط:** وهو الذي يمثل العلاقة بين السكان الناشطين ومجموع السكان . ويختلف هذا المعدل تبعا لعدة عوامل:معدل التمدرس معدل نشاط المرأة, سن التقاعد ..الخ. ويمكن القول أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة عرض العمل (السكان الناشطين),منها.

1– زيادة عدد الشباب الملتحقين بالعمل, سواء جمع هؤلاء بين الدراسة والوظيفة أو تركوا الدراسة لظروف اقتصادية غير ملائمة.

[1] ريغي هشام، مرجع سبق ذكره، ص93.

2- حدوث هجرة داخلية, وقد تكون مصادر هذه الهجرة بلدان أخرى أو أقاليم أو مناطق أخرى ضمن نفس البلد بحيث يبحث هؤلاء المهاجرين عن الوظائف.

3- توفير فرص أوسع أمام النساء لممارسة الوظائف, ويمكن أن يحدث ذلك من خلال تغيير التشريعات المقيدة لعمل المرأة أو اتساع المجالات الأكثر توافقا مع توجهات النساء وقدراتهن البدنية واستعدادهن السيكولوجي مثل الحسابات الخاصة بالحسابات الالكترونية والأعمال المكتبية والبحوث الاجتماعية والتحليلات المخبرية, وهذا ما حدث مع التحولات التكنولوجية التي شهدتها العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية.

ويمكن حساب معدل البطالة كما يلي:

- نرمز لفئة السكان في سن العمل ب PAT .
- نرمز لفئة السكان غير الناشطين ب PI .
- نرمز لفئة السكان الناشطين (قوة العمل) ب PA .

نرمز لفئة العاطلين عن العمل ب CH.

- نرمز لفئة السكان المشتغلين ب E .
- نرمز لمعدل **البطالة** ب TC.
- نرمز لمعدل **العمالة** ب TE .
- نرم لمعدل **النشاط** ب TA.

ومن هنا , يمكن الحصول على معدل البطالة , حيث أن هذا الأخير يتم الحصول عليه من خلال قسمة السكان العاطلين عن العمل على السكان الناشطين والكل مضروب في مئة . وتكون الصيغة كما يلي :

$Tc = (pc/Pa)*100$ ← معدل البطالة

- كما يمكن الحصول على معدلات أخرى:

$Ta = (Pa/pat)*100$ ← معدل النشاط

$Te = (e/pat)*100$ ← معدل العمالة

و يمكن أن نورد المثال التالي حول كيفية حساب معدل البطالة (والمعدلات الأخرى) لنفترض المعطيات التالية:

- السكان في سن العمل (Pat) =20 مليون نسمة؛
- السكان الغير نشطين (Pi) (**لمختلف الأسباب المشروحة سابقا**) = 4 مليون نسمة.
- **السكان المشتغلون** (E) = 15 مليون نسمة.

و من هنا يمكن حساب معدل البطالة(و المعدلات الأخرى) كما يلي:

المتغير	النتيجة
عدد السكان النشطون	Pa=pat-pi=20-4=16
عدد البطالين	Pc = Pa- e= 16-15=1
معدل البطالة	Tc=(pc/pc)*100=(1/16)*100=6,25%
معدل النشاط	Ta=(Pa/pat)*100=(16/20)*100=80%
معدل العمالة	Te=(e/pat)*100=(15/20)*100=75%

ومن ناحية أخرى, فأن هناك ثلاث طرق يتم استخدامها من طرف الحكومات لقياس البطالة:

الطريقة الأولى:

و تستعمل بلدان عديدة أسلوب الدراسة الاستقصائية بالعينة لجمع المعلومات عن مراكز الأفراد من حيث العمالة. و تولد الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة بيانات بشان عدد العمال العاطلين و مجموع القوة العاملة , مما يولد معلومات بشأن عنصري معدل البطالة معا. و يعتقد بصيغة عامة , أن الدراسات الاستقصائية المصممة تصميما جيدا توفر تغطية للعمالة و البطالة تفوق ما توفره الأساليب الأخرى , وأن كان تصميمها و تنفيذها يكلفان كثيرا. و يرجح أن تكون الدراسات الاستقصائية التي تبقى أسماء المستجوبين قيد الكتمان نجح ما يستخدم في قياس العمالة و البطالة في القطاع غير النظامي, إذ يفضل العديد من العمال عدم تحديد شخصياتهم.

الطريقة الثانية :

ونستمد تقديرات البطالة أيضا من البيانات المتعلقة بالأشخاص المسجلين لدى الهيئات التي تصرف مستحقات تأمين البطالة. و في بعض البلدان, تستخدم أيضا صناديق المستحقات النقابية كمصدر للمعلومات المتعلقة بالبطالة.

ولأن هذه المصادر لا تحصي إلا الأشخاص المستحقين للتعويض, فان التقديرات لا تمثل السكان تمثيلا صحيحا قدر ما نفعل الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة.

الطريقة الثالثة:

حساب عدد العاطلين بالنظر إلى البيانات المتعلقة بطالبي الوظائف المسجلين لدى مكاتب التشغيل, فيما ويختص بالبيانات المستمدة من كشوف تعويضات البطالة, تثور الشكوك حول مدى صحة تمثيل هذه العينة للواقع, وفي البلدان التي تزداد فيها فعالية مكاتب التشغيل في إيجاد العمل المناسب للباحثين عنه و يحتمل

تسجيل نسبة عاطلين أعلى. و علاوة على ذلك, يرجع أن تتوصل مكاتب التشغيل إلى نسبة من العاطلين في المدن أعلى من نسبتهم في المناطق الريفية, إذ أن الأرجح أن تحسب البطالة في مجال الزراعة حسابا ناقصا إذا قورنت بالبطالة في مجال الصناعة التحويلية.

– واستخدام مثل هذه الأساليب المختلفة من اجل حساب البطالة يمكن أن يؤدي إلى الحصول على نتائج مختلفة. فعلى سبيل المثال، من خلال مسح القوة العامة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية في فصل الربيع سنة 1996، أظهر أن البطالة زادة ب11000 عاطل عن العمل, في حين عرفت البطالة على مدى نفس الفترة ب46000 عاطل عن العمل حسب تقدير استمد من بيانات تأمينات البطالة. والفارق يعزى إلى أن البعض من العمال العاطلين توقفوا عن المطالبة باستحقاقاتهم وهذا نظرا لانتهاء مدة استحقاقاتهم لها أو لأنهم توقفوا عن البحث عن العمل. كما أنه في الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية, فإن البيانات المتعلقة بمستويات البطالة التي يتم جمعها من مسوح القوي العاملة أن تتعدى بمعدل أو أكثر أحجام البطالة التي تم جمعها بواسطة مكاتب التشغيل.

–من ناحية أخرى، كثيرا ما تشير الإحصاءات الرسمية المقدمة حول البطالة الكثير من الجدل حول مدى دقتها و شمولها و إلى مدى تعكس مشكلة البطالة, فالتعريف الشائع للبطالة و الموصى به من طرف منظمة العمل الدولية والذي ينص على أن العاطل هو كل شخص يبلغ سن العمل ويكون قادرا على العمل و راغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الآجر السائد لكن دون جدوى، و لآخذ بهذا التعريف سوف يؤدي إلى معدلات ضئيلة للبطالة نظرا لان هناك فئات متعطلة لا تشملها الإحصائية الرسمية, من هذه الفئات نذكر:

1– العمال المحيطين Discouraged workers أي هؤلاء الذين هم بالفعل في حالة بطالة و يرغبون في العمل.

2–الأفراد الذين يحملون مدة أقل من وقت العمل الكامل. وهم يحملون بعض الوقت part–time بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل وقتا كاملا full–time.

3–العمال الذين يتعطلون موسميا. ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون و يوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض و يظلون في حالة البطالة طوال السنة و تتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.

4 – العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية, غير مستقرة, وغير مضمونة, وذات دخل منخفض جدا. وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم self–employed ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب،وعدهم كبير في حالة البلاد النامية .

و بالتالي إذا تم إدماج هؤلاء في إحصائيات البطالة فإن المعدلات سوف تكون أعلى من المعدلات الرسمية، والجدول رقم 2 يوضح ذلك.

الجدول رقم 1: تعديل معدل المحبطين والعاطلين بعض الوقت في عدد من البلدان الصناعية في عام 1993م.

البلد	معدل البطالة الرسمي %	العمال المحبطون %	العاطلون بعض الوقت بغير إرادتهم%	معدل البطالة المعدل
كندا	**11.2**	**0.9**	**5.5**	**17.6**
الو– م– أ	**6.8**	**0.9**	**5**	**12.7**
اليابان	**2.5**	**2.2**	**1.9**	**6.6**
هولندا	**6.5**	**0.6**	**5.6**	**12.7**
النرويج	**6**	**1.2**	**…**	**7.2**
فنلندا	**17.9**	**1.5**	**2.9**	**22.3**
فرنسا	**11.7**	**0.2**	**4.7**	**16.7**
أيسلندا	**5.3**	**…**	**…**	**…**
السويد	**8.2**	**2**	**6.2**	**16.4**
اسبانيا	**22.7**	**0.2**	**1**	**23.9**
استراليا	**10.9**	**1.6**	**6.9**	**19.4**
بلجيكا	**12**	**1.5**	**3.8**	**17.3**
النمسا	**4.2**	**…**	**…**	**…**
نيوزيلندا	**9.5**	**1**	**6.3**	**16.8**
سويسرا	**4.5**	**…**	**…**	**…**
المملكة المتحدة	**10.2**	**0.6**	**3.2**	**14**
الدانمارك	**12.4**	**1.6**	**4.8**	**18.8**
ألمانيا	**8.9**	**…**	**1.5**	**…**
ايرلندا	**10.6**	**0.5**	**3.3**	**19.4**
ايطاليا	**10.3**	**2.6**	**2.3**	**15.2**
اليونان	**9.5**	**0.3**	**3.1**	**13.1**
لكسمبورج	**2**	**…**	**…**	**…**
مالطا	**4.1**	**…**	**…**	**…**
البرتغال	**5.6**	**0.1**	**1.8**	**7.5**

المصدر: ريغي هشام ، سبق ذكره ص97.

المطلب الثالث: آثار البطالة وسبل معالجتها

أولا: آثار البطالة:

تعد البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع وذلك لم تخلفه من مخاطر وما تعكسه من آثار سلبية اجتماعية واقتصادية على الأفراد والمجتمعات على حد سواء ويمكن حصر هذه الآثار في مايلي:

1/الآثار الاقتصادية:وتعنى البطالة حالة عدم التشغيل الكامل أو عدم التوظيف الكامل والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن وتعتبر البطالة هدر وضياع للطاقات الاقتصادية والتفريط بمورد نادر هو عنصر العمل, وهي تعطل جزءا هاما من القوى العاملة وانخفاض الناتج الوطني وبالتالي انخفاض القوى الشرائية إضافة إلى إضعاف ميزانية الدولة بسبب تخصيص صندوق خاص للتأمين على البطالة بدلا من توظيف هذه الأموال في فتح أو توسيع مشاريع تعود بالفائدة على الوطن وفقدان المهارة والخبرة المهنية التي لا تحفظ إلا بالعمل المتواصل.

2/ الآثار الاجتماعية: يمكن إيجاز الآثار الاجتماعية في ما يلي:

- الجريمة والانحراف: حيث أن عدم حصول الشباب على الجر المناسب للمعيشة أو تحقيق الذات يدفع به إلى الانحراف والسرقة والاحتيال كي يحفف ما يريده.
- التطرف والعنف: يلجأ بعض الشباب إلى العنف والتطرف لأنه لا يجد لنفسه هدفا محددا ويحس إذا قارن نفسه ببعض الجماعات المتطرفة وبالتالي تكون هذه الجماعات مصيدة لهؤلاء الشباب.
- الشعور بعدم الانتماء: وهو شعور الشباب بعدم الانتماء للبلدان التي يعيشون فيها ولا تستطيع أن تحقق لهم أو توفر لهم مصدر العمل وبالتالي سينتمون إلى أي مجتمع يوفر لهم فرصة عمل.
- الهجرة: فالكثير من الشباب يتوهمون بأن الحل الأمثل هو الهجرة إلى بلد آخر من اجل الحصول على منصب عمل.
- المخدرات: الكثير من الشباب يتوهم بان الحل الأمثل في تعاطي المخدرات لأنها تبعدهم عن التفكير في مشكلتهم (البطالة) وبالتالي تدفعهم إلي الانحراف والجريمة.

التخلف الاجتماعي: نتيجة عدم القدرة على إشباع الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الصحة والتعليم والإطعام والإيواء في تحقق الاستقرار النفسي والأسري والاجتماعي [1]:.

ثانيا:سبل معالجة البطالة:

يتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة لأسبابها ويلاحظ في هذا الصدد مايلي:[1]

[1] فوزية بوشلوش و آخرون, تأشير سياسات التشغيل الحالية على التقليل من البطالة, مذكرة شهادة ليسانس,معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, المركز الجامعي ميلة الجائر, 2011/2010 صفحة 8.

من الممكن خفض معدلات البطالة للاحتكاكيين عن طريق خدمات المعلومات: التي تهدف إلى إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الحالية ومزاياها ويمكن الحد من البطالة الاحتكاكية إدا مكن للشباب الذين يبحثون عن العمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلا وهذا لا يأتي إلا عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة من ذوي الخبرة . لأنهم إن أخطئوا في اختيار الوظيفة المناسبة لأول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك ويقومون بالبحث عما يلائمهم .

علاج البطالة الهيكلية:لا يأتي إلا عن طريق إعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهما لوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوف العمل و أحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في البلدان النامية خريجي المدارس العليا والمعاهد والجامعات الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغرها والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي.

– السياسات الاقتصادية يمكن أن تلعب دورا في خفض حجم البطالة الإجبارية تدريجيا من المفروض أن تعتمد الحكومات على السياسات النقدية والمالية التوسعية التي تساعد على خلاصها سريعا من الركوض الاقتصادي وفي البلدان النامية لا بد من بذل جهود إنمائية مكثفة حتى يمكن رفع معدلات الاستثمار وتنمية النشاط الإنتاجي في الأجل الطويل مما يخلق فرصا متزايدة للعمل.

– في البلدان النامية بشكل خاص وأحيانا في البلدان المتقدمة يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة لخلق فرص عمل. فهذه الصناعات تعتمد غالبا في تقنيات مكثفة للعمل وه لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها فانه من السهل للشباب والكثير من الناس القيام بها كما يجب علي الحكومات العناية بهذه وعدم مضايقاتها عن طريف التأمينات والضرائب أو تعطيل الموافقات الرسمية الخاصة بنشاطها وحل مشاكل تمويلها ومساعداتها في تسويق منتجاتها فهذا يساعد في نموها وبالتالي استيعاب أعدادا كبيرة من الأفراد للعمل فيها.

– تصحيح آليات الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دورا هاما في تقليل معدلات البطالة لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه.وبالطبع فانه ليس من المنتظر واقعيا أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه ولكن أي خطوة تتخذ من طرف الحكومة في سوق العمل للحد من سيطرة الشركات الكبرى على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آليات الأجور في حفظ معدلات البطالة السافرة.

و الشكل التالي يوضح بعض السياسات الأخرى المقترحة لمعالجة مشكل البطالة:

1 محمد دحماني أدريوش, اشكالية التشغيل في الجزائر,محاولة التحليل ,مذكرة الدكتوراه ,كلية العلوم اللاقتصادية و علوم التسيير'جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان–الجزائر– 2012–2013 .ص ص 115–114

الشكل رقم 3: السياسات المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة

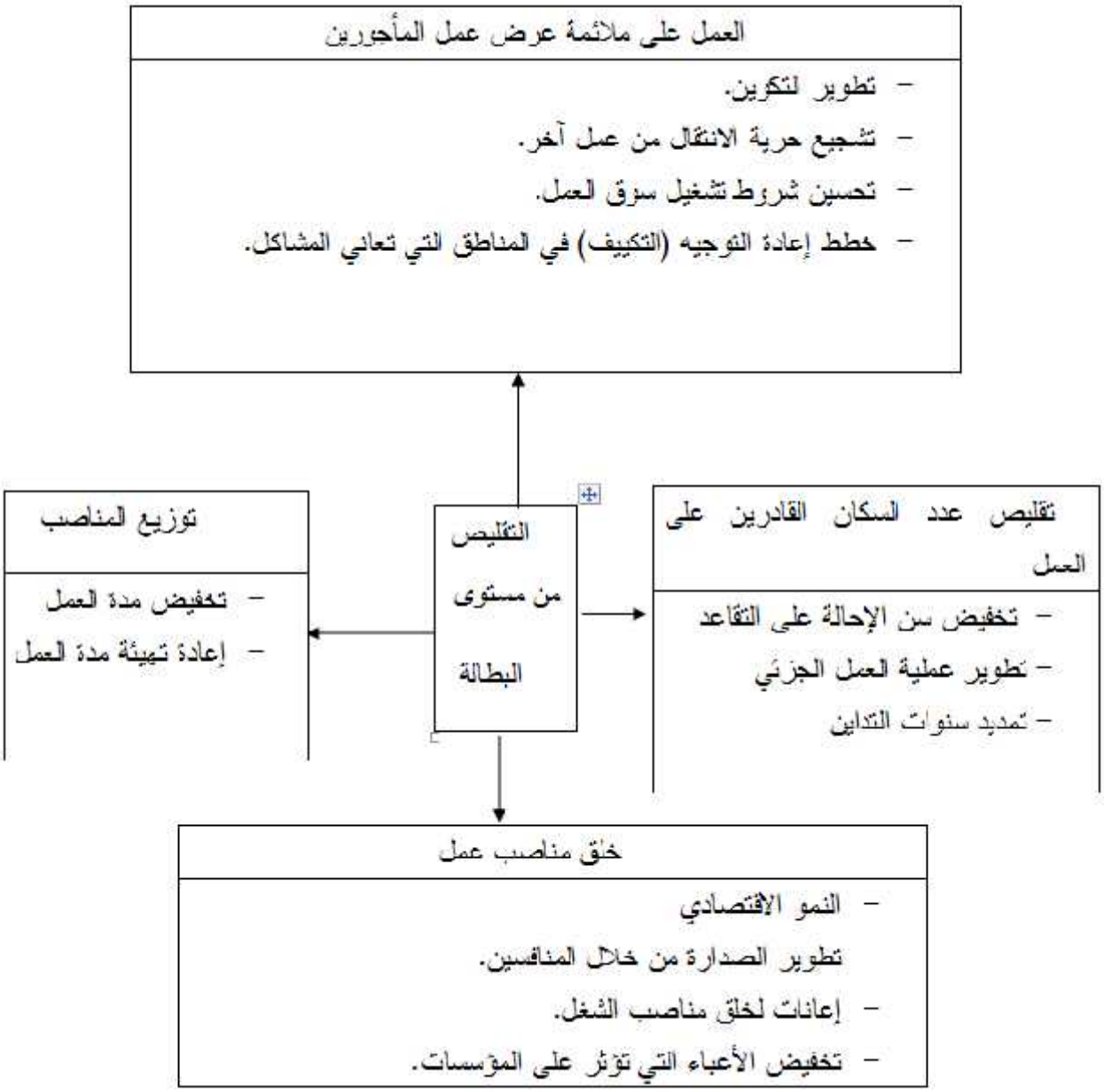

المصدر: إيمان عجرود ,أثر القروض المصغرة على التشغيل والحد من البطالة، ص20

خلاصة الفصل الثاني:

إن الدراسات النظرية لظاهرة البطالة والتشغيل على اختلاف اديولوجياتها المذهبية نجدها نابعة من حقائق ومعطيات واقعية قد بنيت عليها خلال ظرف زمني معين.

كما أن لقياس حجم البطالة دور هام في تحديد مدى تفاقمها وتشخيص الأضرار السلبية الناتجة عنها, بالإضافة إلى قياسها وإحصائها يتضمن مشاكل كثيرة من أهمها العمال المحبطين والعمال المبطلين عن العمل موسميا.

فمشكلة التشغيل مشكلة قديمة حديثة تتداخل الأبعاد الزمنية لحلها ومن ثم فإنه لا بد من النظرة المتكاملة لا الجزئية لحلها قصد الوصول إلى حل متوازن.

ولنجاح سياسات التشغيل لابد من مساهمة كل الأطراف المعنية بذلك ويجب التنسيق مع كل القطاعات والهياكل وتدعيم وتحفيز الاستثمار المولد لمناصب الشغل والعمل على عصرنة قطاع الشغل.

الفصل الثالث

الأزمة المالية العالمية 2009/2008 و أسواق العمل العربية

المبحث الأول: حقيقة الأزمة المالية لسنة 2008-2009

المطلب الأول : ماهية الأزمة المالية لسنة 2008-2009

المطلب الثاني أسباب الأزمة المالية لسنة 2008-2009

المبحث الثاني:انعكاسات الأزمة المالية 2008-2009 على التشغيل والبطالة في الدول العربية

المطلب الأول: واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية

المطلب الثاني: قنوات انتقال الأزمة إلى الدول العربية

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية على التشغيل والبطالة في الدول العربية

خلاصة الفصل

تمهيـــد:

تعتبر الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم في 2008 من أسوأ الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ الثلاثينات، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، خاصة بعدما عجز النظام المالي الدولي عن احتواها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال. وتظهر في كونها تنطلق من اقتصاد الو.م.أ ، الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي.

ومما لا شك فيه أن الاقتصاديات العربية ترتبط بالاقتصاد العالمي نظرا لاعتمادها على أسعار النفط وعلى حجم الاستثمارات الأجنبية في البورصات العربية وحجم الاستثمارات العربية في البنوك الأجنبية أو بارتباطات عملاتها واحتياطاتها النقدية بالدولار الأمريكي ويمكن القول أن الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي لها تأثيرات غير مباشرة في الاقتصاديات العربية، أهمها انخفاض معدلات النمو وتراجع الصادرات وتستوجب هذه الأزمة المالية وضع عدد من السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة أنظارها وتداعياتها السلبية المحتملة مع اقتصاديات الدول النامية والعربية تحديدا، وقد ألقت هذه الأزمة بظلالها على أسواق العمل في الدول العربية.

المبحث الأول: حقيقة الأزمة المالية العالمية 2008-2009

سنتناول في هذا المبحث مفهوم الازمة المالية 2008–2009 التي عصفت بالعالم و تحولت بعدها إلى أزمة اقتصادية عالمية ناجمة عن ديون الرهن العقاري في الو.م.أ.

المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 2009

أولا: مفهومها:

عصفت بالعالم أزمة مالية عالمية تحولت بعدها إلى أزمة اقتصادية عالمية ناجمة عن ديون الرهن العقاري في الو.م.أ ، وعن توريق هذه الرهون ألعقارية وتدوير أموالها في أرجاء المعمورة بسبب التبعيات الاقتصادية والتداخل في الاقتصاديات وبسبب هيمنة العولمة كالتالي :

- أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطر، وشجعها على ذلك ازدهار السوق العقارية في الفترة ما بين (2001– 2006) فقامت بمنح المقترضين قروض بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة مرتفع لتعظيم الربحية.
- طفت الأزمة على السطح بوضوح في بداية عام2007 وذلك بسبب تزايد حالات التوقف عن القروض وزيادة استيلاء المقرضين على العقارات وكثرة المواجهات والصراعات بين المقترضين والبنوك
- أسفر هذا الوضع عن اضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات فهبطت قيمتها وزاد العرض عن الطلب، فدارت الأزمة في دائرة مفرغه، وكذلك انخفض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي لضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، مما هدد الاقتصاد الأمريكي بكساد مرير [1].وهي انخفاض مفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول والأصول، إما رأسمال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي .
- وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات،أومجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

قد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار" فقاعة سعرية" مثلاً. والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحياناً، هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية، الأسهم أو المنازل مثلاً، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية [2].

1 مجموعة باحثين، الأزمة المالية العالمية، دروس الأمس وتحديات المستقبل الطبعة الأولى 2013م، وأرياف العلمية للنشر والتوزيع ص13،14

2 منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، الجزء 2، ص387.

ثانيا: نشأتها:

تعود بداية الأزمة إلى أغسطس سنة2007 عبر ما يسمى بـ"أزمة الرهن العقاري" أو "القروض السيئة ذي الفائدة القابلة للتغيير " حين توسعت المؤسسات المالية الأميركية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات و64% سنة 1996 ، ارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة من إلى69,2% سنة2004 وتم تشجيع هذه العملية من قبل الحكومة الأمريكية بمقتضى القانون الصادر سنة 1977 والذي ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا التزمت بالإقراض إلى أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع، ومع توسع البنوك والمؤسسات المالية في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية ذلك أثر سلبا على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها، وتدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى في مرحلة تالية إلى ظهور حالات الإفلاس التي يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي حيث بلغ عد المؤسسات الأمريكية التي أفلست أو قريبة من الإفلاس بحوالي 120 مؤسسة مالية منها إفلاس مؤسستي " Lyman **و**" Merrill lynch "، ويكفي أن نشير إلى أن الأزمة المالية الحالية كلفت الاقتصاد الأمريكي حوالي 1000 مليار دولار عام 2008 م مما استدعى تدخلا مباشرا من الإدارة الاقتصادية لإيجاد حل لهذه الأزمة، حيث خصصت مبالغ ضخمة قدرت بحوالي 800 لتجاوز تلك الأزمة، كما قامت الخزينة الأمريكية بطرح سندات خزينة وشراء القروض المتعثرة لإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية، ولكن ساهمت عدة عوامل في سرعة نمو الائتمان العقاري منها: تحرير أسواق التمويل العقاري بإلغاء الحد الأقصى للإقراض، ولأسعار الفائدة على الودائع، و إلغاء القيود على الائتمان مما فتح المجال لزيادة التنافس بين البنوك والبنوك المالية في مجال الائتمان العقاري[1].

1 دكتور محمد أحمد معيط، خبير منظمة العمل العربية، المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل الذي انعقد في الرياض 16–18 يناير/ كانون الثاني 2012، أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمل جديدة.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية

يصعب حصر كل الأسباب وراء وقوع الأزمة لكن يمكن بسط أهم المسببات أو الظروف والعوامل التي ساعدت في ظهور وتفاقم الأزمة وذلك من خلال العناصر الآتية:

- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفى جميع نواحي الحياة؛ مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا أحدث ارتباكا وخللا في مؤشرات الهبوط والصعود.
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدا وضمانات مغلظة.
- انخفاض المبيعات، ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها؛ بسبب ضعف السيولة.
- زيادة معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهددا بالفصل.
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، ما أدى إلى مزيد من: الكساد، والبطالة، والتوقف، والتصفية، والإفلاس[1].
- الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن "رأس المال جبان" [2].
- فساد إدارة المنظمات بكافة أنواعها.
- تراخي الرقابة المالية الحكومية على المنظمات وخاصة غياب رقابة البنك المركزي الأمريكي على البنوك الاستثمارية.
- ضعف الحاكمية (الحوكمة) في المنظمات [3].

1 فرطاس فتيحة، صدقاوي صورية، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة بعنوان: تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربي

2 مصطفى العمواسي، أحمد زهدي، تيسير أبو صيام، الأزمة العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009م، ص18.

3 الأزمات المالية العالمية، دروس الأمس وتحديات المستقبل، مجموعة باحثين، مرجع سابق، ص14.

المبحث الثاني:انعكاسات الأزمة المالية 2008-2009 على واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية

المطلب الأول:واقع التشغيل و البطالة في الدول العربية

أولا: سمات وأوضاع أسواق العمل العربية:

إن تحديد وضع سوق العمل في وطننا العربي سيتطلب تحديد الملامح الرئيسية لهذا السوق والتي يمكن تلخيص أهمها علي النحو التالي:

1) يقدر عدد سكان الدول العربية بـ 340 مليون نسمة في عام 2008. وتتمتع الدول العربية بمعدلات خصوبة عالية انعكست في ارتفاع معدل نمو السكان الذي يصل إلى 2,3%. ويؤدي هذا المعدل المرتفع الى زيادة نسبة السكان أقل من سن 15 سنة إلى اجمالى السكان
2) إرتفاع معدل نمو قوة العمل بسب وجود قاعدة عريضة من صغار السن تسمح بوصول أعداد متزايدة الى أسواق العمل سنويا.
3) الانخفاض النسبي للمستوى التعليمي لقوى العمل، إذ ما زالت معدلات الأمية عالية.
4) تفاوت الدخل وسوء توزيع الثروة ليس فقط بين الدول العربية ولكن أيضا داخل الدولة الواحدة.
5) تزايد نسبة التوظيف في القطاع الحكومي والعام خاصة بدول الخليج العربي حيث تتركز العمالة الوطنية في العديد من البلدان العربية في القطاع الحكومي والعام.
6) ارتفاع معدلات البطالة. حيث تشير تقديرات حديثة عن حجم البطالة في الوطن العربي إلا أن هناك ما يقرب من 17 مليون مواطن عاطل عن العمل.
7) ضعف شبكات الضمان الاجتماعي المنظمة. تعاني معظم الدول العربية من ضعف شبكات الضمان الاجتماعي الرسمي. ويرجع ذلك لصغر حجم قطاع الأعمال الرسمي.
8) تتفاوت مساهمة القطاعات الاقتصادية في استيعاب العمالة بالدول العربية.
9) انخفاض مشاركة المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.[1]

1 نفس المرجع السابق.

ثانيا: ظاهرة البطالة في الدول العربية و الآثار المترتبة عليها:

أ- أسباب تراجع مستويات التشغيل و تفشي ظاهرة البطالة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ وقد استحوذ على اهتمام الباحثين باعتباره موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما و الساحة العربية خصوصا. حيث تمثل هذه الظاهرة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، و لا تنبع البطالة من فراغ وإنما هي حصيلة مجموعة من العوامل والأسباب المتداخلة، ولعل أهمها يتلخص فيما يلي:

-ارتفاع معدلات نمو القوى العاملة.

-استمرار عدم مواكبة واقع السياسة التعليمية والتدريبية العربية لمتطلبات واحتياجات سوق العمل المتجددة والمتغيرة أي عدم التوافق بين المؤهلات وفرص العمل.

-اختلال التركيب المهني وتغيرات طبيعة العمل والوظائف الأمر الذي تسبب في حدوث بطالة هيكلية.

-تطبيقات برامج التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وما ترتب عنها من فرص العمل الجديدة مع تسريح الفائض من القوى العاملة.

-عدم تحمل أصحاب العمل مسئولياتهم كاملة في توليد فرص العمل القادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين والباحثين عن العمل.

-تراجع دور الدولة كصاحب عمل في إيجاد فرص العمل سواء في القطاع الحكومي الإداري أو في القطاع العام والمرافق العامة وانسحاب الدولة تدريجيا من ميدان الإنتاج وتقديم الخدمات.

-ضعف أو عدم استقرار بيئة اقتصادية كلية سليمة تكفل إتباع سياسة مالية ونقدية ملائمة لتيسير النمو الاقتصادي ومن ثم تشجيع العمالة والتشغيل.

-استمرار ظاهرة عدم احترام العمل اليدوي وبشكل عام استمرار النظرة الاجتماعية السائدة لبعض المهن التي مازال العديد من المواطنين يرفضون الانخراط فيها لأسباب اجتماعية وسلوكية مما أدى إلى تعريض بعض البلدان العربية لظاهرة طلب اليد العاملة غير العربية .

-تراجع الانتقال إلى البلدان العربية المستقبلة للعمالة إضافة إلى تراجع معدلات الهجرة العربية إلى دول أوروبا الغربية واستبدالها بعمالة من أوروبا الشرقية كبديل طبيعي للعمالة العربية.

ومن هذا المنطلق، تعتبر هذه الظاهرة إحدى التحديات الكبرى التي تواجهها البلدان العربية لآثارها الاجتماعية و الاقتصادية الخطيرة، و بالرغم من التحذيرات بشأن ما ستفرزه البطالة في واقع الدول، إلا أن معدلات البطالة في البلدان العربية تتزايد يوما بعد يوم، و الجدول الموالي يبين لنا تطور نسبة البطالة في المنطقة العربية منذ عهد الثمانينات:

الجدول رقم 02: معدل البطالة في الدول العربية حسب الفترات

الفترة	الثمانينات	التسعينات	بداية الألفية الثالثة حتى 2009
معدل البطالة (%)	10.6	14.5	15.5

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحديات التنمية في الدول العربية، نهج التنمية البشرية، الجزء الأول، 2009،ص ص: 23-24.

ونلاحظ من خلال الجدول أن تقديرات البطالة في تزايد مستمر، و رغم أن المؤشرات المتوفرة تشير إلى اتجاه نسبة البطالة العربية نحو الزيادة عبر الزمن بمعدل يفوق 1% لكل 10 سنوات، إلا أن هنالك بعض الدلائل التي تفيد بأن نسبة البطالة في خلال فترة الأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم مؤخرا أكبر من سابقتها.[1]

وفيما يتعلق بتوزيع معدلات البطالة، فإنه يمكن تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات، تتكون الأولى من الدول التي يتجاوز معدل البطالة فيها 15 %، و تتمثل الدول العربية الأقل دخلا مثل جيبوتي، والسودان، وموريتانيا واليمن، و كذا الدول التي تأثرت اقتصادياتها بحالة عدم الاستقرار على غرار الصومال وفلسطين، بالإضافة إلى ليبيا التي يبلغ معدل البطالة فيها حوالي18%. وتضم المجموعة الثانية، الدول التي تتراوح فيها معدلات البطالة بين 6 و15%، وهي الأردن وتونس والجزائر وسوريا والعراق ولبنان ومصر والمغرب، وتضم المجموعة الأخيرة الدول ذات المعدلات المتدنية وهي دول مجلس التعاون الخليجي.

[1] فرطاس فتيحة, صدقاوي صورية مرجع سبق ذكره.

ب- الآثار المترتبة عن البطالة في الوطن العربي:

إن تدني مستويات التشغيل و تفشي ظاهرة البطالة انعكس سلبا على الاقتصاديات العربية، حيث أنه يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن انعكاساته الاجتماعية.

- الآثار الاقتصادية:

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة. و وفقا للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن، سواء على المستوى الوطني أو المستوى العربي؛ مما يزيد في خطورة هذه الظاهرة و ارتفاع معدلاتها السنوية التي تقدرها الإحصائيات الرسمية بنحو 1.5 % من حجم قوة العمالة العربية[1].

وبالإمعان في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية، نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال و لم تحقق ما كان منتظرا منها، و يذكر أن منظمة العمل العربية تقدر أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة 1 % سنويا تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل 2.5 %، أي نحو 115 مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة إلى 1.5 %، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر 170 مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو 9 ملايين فرصة عمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي.

كما أن تدني الأوضاع المعيشية والاجتماعية تدفع في الغالب إلى ظاهرة أخرى خطيرة تضاف إلى ظاهرة البطالة ألا و هي هجرة الأدمغة العربية. تزايدت هجرة العقول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة. و تشير التقديرات أن الخسارة الاقتصادية للدول العربية بسبب هجرة الأدمغة تقدر بأكثر من 7.1 مليار دولار سنويا.

[1] مرجع سبق ذكره.

- الآثار الاجتماعية:

إن تأثير البطالة لا يقتصر على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف فقط، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف، حيث أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها[8]. و أفضل مثال على ذلك ما أفرزته الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها بعض الدول العربية على رأسها مؤخرا تونس، مصر ، ليبيا و غيرها، و التي كان للفقر و الحرمان و تفشي ظاهرة البطالة و كذا تدني مستويات التشغيل الدور الرئيسي في اندلاعها.

و وفقا لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملا محظورا في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها ناهيك عن مشكلة الهجرة الواسعة غير الشرعية التي تشهدها بعض الدول العربية بسبب عجزها عن توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل، وقد اتسعت هذه ظاهرة بشكل كبير مما ولد ظاهرة سميت بقوارب الموت التي تحمل المهاجرين، خاصة من دول شمال إفريقيا إلى الضفة الأوربية أملا في العثور على وظيفة، لكن هذه القوارب ما لبثت أن تحولت إلى مصدر للمآسي، و تكررت عملية انتشال جثث المهاجرين غير الشرعيين من عرض البحر الأبيض المتوسط ،ويتوقع أن تستمر محاولات تهريب المهاجرين والإقامة غير الشرعية رغم القيود التي تزداد شدة.[1]

1 محمد عبد الله البكر،" أثر البطالة في البناء الاجتماعي"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العدد 2، 2004،

ثالثا– استراتيجيات و سياسات التشغيل في الدول العربية:

أ– الجهود العربية للحد من ظاهرة البطالة:

تعد ظاهرة البطالة و خاصة في أوساط الشباب العربي من التحديات الراهنة، لما يترتب عنها من نتائج سلبيـة، و هذا ما يتطلب محاربتها و القضاء عليها كأولوية وطنية و عربية. وقد بذلت الدول العربية جهودا منفردة للحد من تفاقم مشكلة البطالة، و لكنها في نظر المختصين تعتبر غير مجدية حتى الآن، ومع تفاقم مشاكل البطالة في الوطن العربي تزايدت عناية مؤتمر العمل العربي بالقضايا المتعلقة بالتشغيل. إيمانا منها بما سيحققه التعاون و التكامل في ميدان العمل من ضمان حقوق الإنسان العربي، فقد بادرت منظمة العمل العربية بتفعيل كافة أنشطتها و برامجها على المستويات القطرية، الإقليمية، العربية و الدولية .

و قد اتسع مفهوم تنمية القوى العاملة العربية، في نظر هذه المنظمة، من مجرد إعداد القوى العاملة وفقا لاحتياجات سوق العمل ليشمل التأمينات الاجتماعية و الصحة و السلامة المهنية و الرعاية الاجتماعية و التثقيف العمالي، و قد احتلت هذه المرتكزات أولوية في مقدمة اهتماماتها و انجازاتها و نشاطاتها، بغرض المساهمة في الحد من تفاقم معدلات البطالة و تطوير أساليب التشغيل و تنقل العمالة بين البلدان العربية [1].

و قد بدأت اهتمامات منظمة العمل العربية بوضع استراتيجيه عربية لتنمية القوى العاملة في وقت مبكر، حيث كانت ضمن بنود جدول أعمال الدورة الرابعة لمؤتمر العمل العربي (طرابلس 1975) ، ثم جاءت كاستجابة مباشرة لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك فناقش مؤتمر العمل العربي موضوع إستراتيجية تنمية القوى العاملة على مدى ثلاثة دورات وصولا إلى إقرارها في دورته الثالثة عشرة .ومع تفاقم مشاكل البطالة في الوطن العربي تزايدت عناية مؤتمر العمل العربي بالقضايا المتعلقة بالتشغيل.

و قد تم إعداد مشروع الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل من خلال الخطوات التي اتخذها مكتب العمل العربي عبر عدة جولات[10]، بدءا بأعمال الدورة الثامنة و العشرين لسنة 2001 مرورا بالدورة الثلاثين لمؤتمر العمل العربي بتونس سنة 2003، و انتهاء بالدورة الثامنة و الثلاثين في 2011، والذي تم فيه إقرار الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة و التشغيل واعتبارها إلزامية لمنظمة العمل العربية في إطار خطط وبرامج عملها المستقبلية. و أصبحت بمثابة قاعدة مشتركة لخطط التنمية الوطنية و مرجعا رئيسيا للجهود غير الرسمية والثنائية وشبه الجماعية في المجال الاجتماعي.

وتتمثل أهم المعايير التي تضمنتها الاتفاقيات ما يلي:

---

1 منظمة العمل العربية، الندوة القومية حول المواءمة بين سياسات التعليم و التدريب المهني و التقني و متطلبات سوق العمل، القاهرة: 14–16 جوان 2005.

- تأكيد مبدأ أولوية التشغيل للعامل العربي على غيره من العمال الأجانب، الذي أقر في الميثاق العربي للعمل.
- التزام الدول المصادقة على المعايير بتسهيل تنقل الأيدي العاملة فيما بينها، والعمل على تيسير الإجراءات الرسمية الخاصة بذلك.
- الإقرار بمبدأ المساواة في الحقوق والامتيازات بين العمال العرب وعمال الدولة التي ينتقلون للعمل فيها، بما في ذلك الحقوق في التأمينات الاجتماعية، مع السعي إلى إقامة تكامل بين هذه الحقوق.
- حث الدول المصادقة على إبرام اتفاقيات ثنائية فيما بينها لتسهيل تنفيذ الالتزامات المتبادلة التي تقررها الاتفاقيات العربية.

و لكن إذا اعتمدنا الصدق لتقدير تأثير المعايير العربية على تشغيل القوى العاملة العربية وتسهيل حركة تنقلها فيما بين الدول العربية، فان هذا المقياس لا يمكن أن يقودنا إلا إلى نتيجة سلبية تؤكد أن هذه المعايير لم تلق القبول المطلوب من الدول العربية. كما أن الواقع العربي يؤكد أن مبدأ أولوية التشغيل للعمال العرب لا وجود له.[1]

ب- إعادة صياغة عالم العمل وانعكاساتها على التشغيل:

شهدت السنوات الأخيرة عملية إعادة صياغة شاملة لعالم العمل وعلاقاته وأنماطه، وكان رد الفعل الحتمي أن يستجيب القانون المنظم للعمل والتشغيل للواقع الجديد لعالم العمل، بقدر مختلف وآليات متباينة من دولة إلى أخرى. و قد سعت أغلب الدول العربية إلى إعادة صياغة قوانينها الوطنية المنظمة لعلاقات العمل والتشغيل منذ أواخر ثمانينيات، لكي تتلاءم مع البيئة الاقتصادية الجديدة. إلا أن الملاحظ على عمليات إعادة الصياغة القانونية هذه أنها افتقرت إلى رؤية إستراتيجية واضحة، مما انعكس سلبا على مضمون التشريعات التي أعيدت صياغتها. وقد اتخذت عمليات إعادة الصياغة القانونية ذات الصلة بالتشغيل المسارات التالية:

* تخلي أغلب القوانين العربية عن احتكار الدولة لعملية الوساطة في التشغيل[2].

* التخلي كلية، أو التخفيف من القيود، التي تلزم كلا من العمال وأصحاب العمل بإبرام عقود العمل عبر وكالات التشغيل الحكومية.

* إلزام أصحاب العمل بأن يقدموا للإدارات الحكومية المعنية بالتشغيل ببعض البيانات لأغراض إحصائية بحتة.

وعلينا ألا نغفل كذلك أوجه التكامل العربي في مجال تبادل الأيدي العاملة، وقد شهد هذا التبادل بعض النكسات على المستوى الثنائي حين خضع استقدام العمال أو طردهم للمواقف السياسية، ولكن حجم اليد العاملة العربية وصل إلى أكثر من 10 ملايين في الوطن العربي على أقل تقدير.

1 نفس المرجع السابق

2 فرطاس فتيحة, صدقاوي صورية مرجع سبق ذكره.

وتأتي أهمية التعاون العربي في دعم عملية التشغيل بين الدول العربية لتحقيق أحد الأهداف الأساسية للتكامل العربي، ليقوى العلاقات بين الدول العربية لارتباطهما بتلبية حاجات أساسية في المنطقة. لقد أدى النمو السكاني المرتفع مع تدني الاستثمارات في الوطن العربي واستمرار حالات الركود الاقتصادي، إضافة إلى انكماش فرص التشغيل للعمالة العربية في أسواق العمل في الدول العربية، إلى تفاقم ظاهرة البطالة ولإيجاد فرص عمل كافية لتشغيل قوة العمل المتنامية يجب العمل على:

- تشجيع الاستثمار الهادف إلى خلق فرص عمل، مع المراجعة المستمرة لمنظومة القوانين والإجراءات، الكفيلة بتحفيز الاستثمارات في المجالات ذات الكثافة العمالية كالزراعة والثروة الحيوانية والأسماك والإنشاءات والسياحة والصناعات الحرفية.
- العمل على تعزيز أواصر التعاون، والتكامل بين الدول العربية وبحث إمكانية فتح مجالات جديدة في ضوء التحسن النسبي لمستوى تأهيل العمالة العربية، إلى جانب تشجيع استثمارات هذه الدول لتوفير فرص عمل.
- التوسع في إنشاء مكاتب التشغيل، وتفعيل دورها في توفير المعلومات عن أسواق العمل في الداخل والدول المجاورة لتنسيق عرض وطلب القوة العاملة حاليا ومستقبلا.[1]

[1] نفس المرجع السابق

المطلب الثاني:قنوات انتقال الأزمة إلى الدول العربية

أولا:التأثر من خلال أسواق المال:

أظهرت الأزمة الأخيرة أن أول آليات ألعدوي المالية تتم من خلال أسواق المال وعن طريق انتقال رؤوس الأموال. ولعل هذه الآلية تؤكد اختلاف هذه الأزمة عن الكساد العالمي الكبير (1929-1934) الذي بدأ أيضا بانهيار بورصة نيويورك. ولم تنتقل الأزمة في ذلك الوقت بالسرعة الرهيبة التي نشاهدها هذه المرة لأسباب عدة أولها عدم ترابط البورصات والاستثمارات المتبادلة، وعدم وجود مشتقات مالية نتيجة الالتزام بقاعدة الذهب، وانتشار القيود التجارية. أما اليوم فإن تقدم المواصلات والاتصالات والأخذ بمبادئ العولمة جعل العالم قرية صغيرة تكاد تعيش في منظومة مالية وثقافية واحدة. كذلك فإن انفتاح البورصات ووجود استثمارات أمريكية في الخارج، واستثمارات أوروبية وأسيوية في أمريكا- بما في ذلك مديونيات هائلة للحكومة والشركات الأمريكية قبل مؤسسات أجنبية- جعل البورصات تتناغم في حركاتها من بلد إلى آخر.

ولم يختلف الحال كثيرا عن ذلك في بعض الدول العربية حيث تطابق الانخفاض في أسواقها المالية مع ما حدث في الأسواق العالمية الاخري. وفي أسواق الخليج العربي ومصر والأردن كان الانخفاض بمعدلات مشابهة أو أعلي من تلك في الأسواق الغربية.

ولم يكن هذا مرتبطا فقط بانفتاح الأسواق المالية للاستثمارات الأجنبية، بل أيضا بسبب تماثل تداعيات الأزمة العقارية فيها. وحتي في غياب الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية وعدم انغماس المستثمرين في مضاربات عقارية، فإن هناك قدر من المحاكاة بين سلوك المستثمر الوطني والأجنبي، فإذا انخفضت أو انهارت بعض البورصات العالمية تشاءم المستثمر العربي وقبض استثماراته، والعكس بالعكس. وبالمقابل نجد أن أسواق المغرب العربي، وعلي الأخص تونس والمغرب لم تتأثر كثيرا بتداعيات الأزمة الحالية وذلك ليس فقط بسبب القيود المفروضة على تعاملات الأجانب بها، ولكن أيضا لعدم فتحها الكامل لميزان التحويلات الرأسمالية[1].

[1] محمد احمد هيط , مرجع سبق ذكره

ثانيا: التأثر من خلال أسواق السلع والخدمات:

سرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الأسواق الحقيقية مع تراجع الطلب على السلع، وانقباض الائتمان المصرفي. ولقد تراجعت أسعار المواد الأولية بشكل ملفت، ومثل التراجع في الطلب على النفط وانهيار أسعاره وهو أحد العلامات الفارقة في هذه الأزمة حيث فقد النفط ما يزيد على ثلثي سعره خلال أشهر قليلة. ولم يكن التقلب في الأسعار غريبا على أسواق النفط. مع ذلك فإن المضاربات على أسعار النفط جعلت التقلبات التي شهدتها السنة الماضية حالة فارقة حيث ارتفعت أسعاره في غضون أشهر قليلة في بداية عام 2008 من 90 دولار الى 148 دولارا للبرميل ثم انهارت في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام إلى ما دون 40 دولار للبرميل.

وهكذا انتقلت الأزمة من الدول المتقدمة والصناعية إلى الدول النامية المصدرة للمواد الخام، كذلك أدت توقعات الكساد العالمي الجديد، وتراجع الإنفاق الاستثماري في الاقتصاديات القوية الجديدة مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا إلى تراجع الطلب على الحديد والأسمنت ومواد البناء عموما مما أحدث فائضا مفاجئا في العرض.

أما في أسواق الخدمات فقد ظهر انخفاض كبير في الطلب على السفر الدولي والسياحة، وعلى خدمات النقل بصفة عامة مما سبب ركودا في أسواق السفن، وإلغاء طلبيات السفن والطائرات الجديدة. ويتوقع أن يؤثر انخفاض الطلب على السياحة بصورة ملموسة على الدول العربية المستقبلة للسائحين الدوليين ومنها تونس ولبنان ومصر والمغرب. كذلك سوف تتأثر حركة شركات الطيران العربية العاملة على المستوى العالمي. ويتوقع أن تفقد مصر جزءا ملموسا من عائدات المرور في قناة السويس وتشارك الإمارات والمغرب وقطر في احتمال تراجع إيرادات خدمات النقل والشحن الدولي ورسوم مطاراتها الدولية. ومن الواضح ان الأزمة المالية وما ارتبط بها من كساد في أسواق الدول الرأسمالية الكبرى سوف ينعكس بشكل أساسى في انخفاض وارداتها من الدول النامية والعربية.

ويزيد من حرج موقف الدول العربية اتساع انكشافها على الأسواق الخارجية ,وتقدر نسب انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي بحوالي 80% حيث بلغ حجم التجارة الخارجية العربية نحو1032.مليار دولار خلال عام 2006 وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 1291.4 مليار دولار خلال نفس العام وتزداد مشكلة ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي إذا أخذنا في الاعتبار انخفاض نسبة التصنيع المحلى بالاقتصاديات العربية واعتمادها على الصادرات الأولية من جهة، وعلى الواردات الأجنبية وبالذات الغذاء والمواد المصنعة من جهة أخرى. حيث لا تقل نسبة صادرات الوقود المعدني الى إجمالي الصادرات العربية عن 75%، وتصل في بعض الدول العربية إلى أكثر من 90% من إجمالي الصادرات [1]

[1] نفس المرجع السابق

ومن ناحية أخري، تمثل الواردات من الآلات ومعدات النقل نحو 36% من الواردات العربية تليها الواردات الصناعية الأخرى والتى تشكل نحو 28% من إجمالي الواردات العربية وفقا لبيانات عام 2006، وتقارب نسبة الواردات العربية من الأغذية والمشروبات نحو 12 % من الواردات العربية الإجمالية. و تستحوذ أسواق أوروبا والولايات المتحدة على نحو 35% من الصادرات العربية على حين يأتي منها نحو 47% من الواردات العربية الإجمالية من هذه الأسواق. وتتأثر هذه الأسواق بشكل أكبر بالأزمة المالية العالمية.

ويبين هذا التحليل كيف أثرت الأزمة المالية العالمية علي مختلف القطاعات المالية والاقتصادية ومختلف القطاعات مما حولها من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية ألقت بظلالها الكثيفة علي سوق العمل فعانت جميع دول العالم من تزايد حاد في معدلات فقدان الوظائف التي أضيفت إلى معدلات البطالة التي كانت موجودة قبل الأزمة فتفاقمت أزمة البطالة وأدت حالات الانكماش والكساد ليس فقط إلى فقدان فرص العمل بل وتوقف حركة خلق فرص عمل جديدة.

ثالثا:- التأثير المتوقع على تحويلات العاملين في الخارج.

تعتمد الدول العربية بصورة ملموسة على تحويلات العاملين في الخارج. وتشكل العمالة العربية 83% من قوة العمل في الدول العربية المرسلة للتحويلات ، وهي بوجه خاص دول الخليج العربية وليبيا. وتعد مصر واليمن وفلسطين والأردن أهم الدول المصدرة للعمالة العربية إلى دول الخليج العربي وليبيا، بينما تصدر تونس والجزائر والمغرب عمالها إلى دول الاتحاد الاوروبى خاصة فرنسا وأسبانيا.

ويقدر البنك الدولي تحويلات العمال العرب النقدية إلى بلادهم الأصلية بما يقرب 25 مليار دولار سنويا هذا بالإضافة إلى تحويلات غير رسمية وتحويلات عينية في شكل سيارات وآلات ، وأدوات منزلية وملابس، وغيرها. وتفوق هذه التحويلات وبالذات في المغرب العربي، وفي مصر والسودان والأردن ولبنان، إجمالي ما تحصل عليه هذه البلدان من معونات أجنبية، أو استثمارات مباشرة. ولذلك فهي ذات تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي بهذه الدول.

وبالطبع فإنه نتيجة للأزمة المالية فإنه من المتوقع انخفاض حجم العمالة العربية المهاجرة كنتيجة لتراجع حجم الأعمال في الدول المستقبلة للعمالة وبالذات في قطاعات التشييد والبناء. ويعاني العامل العربي، وخاصةً في الأسواق الأوروبية، من التمييز حيث انه آخر من يستخدم وأول من يطرد. ومن المتوقع انخفاض العمالة الوافدة الى دول الخليج العربي بمعدلات عالية خلال عام 2009 نتيجة تراجع حجم الإنفاق الكلي وخمود الرواج العقاري.

وعلي الرغم من ذلك هناك قطاعات كثيرة لن تتأثر، إما لارتباطها ببنود الإنفاق الحكومي التي لن تنخفض كثيرا ، أو لانخفاض المرونة الداخلية للطلب على بعض أنواع العمالة مثل السائقين وخدم المنازل..الخ.

وأخيراً يلاحظ أن الطلب على العمالة المهنية مثل الأطباء والمهندسين والمدرسين قد لا يتأثر كثيرا وإن تأثرت رواتبهم بالانخفاض مع زيادة المنافسة وخاصةً من العمالة الأسيوية. كما نتوقع أن تنخفض تحويلات العاملين العرب في الخارج بمعدل قد يصل إلى 15% من معدلاتها الحالية أي ما يقرب من 04 مليار دولار سنويا.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن تحويلات العاملين تمثل في المتوسط 6% من الناتج الإجمالي للدول المرسلة للعمالة فإن انخفاض التحويلات بمقدار الثلث تقريبا سوف يؤدي إلى تراجع معدل النمو في الدول المرسلة للعمالة بمقدار 1% ، أما إذا انخفضت التحويلات بما يقرب بـ 5 1%، فإن الانخفاض فى الناتج المحلي للدول المرسلة يكون فى حدود 0,5%، ناهيك عن الأثر المضاعف لهذه التحويلات التى تساهم عادة في دعم الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي وخلق فرص عمل جديدة في الدول المرسلة من خلال زيادة معدلات النمو والمشاريع التي تساهم تلك التحويلات في تخليقها في الدول المرسلة، بالإضافة إلى أن فقدان تلك العمالة لوظائفها يضيف إلى مشكلة البطالة في بلدانها.

رابعا- التأثير عن طريق تدفق الإستثمارات:

شهدت السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا في مناخ الاستثمار في الدول العربية وزيادة في التدفقات الاستثمارية الى بعض الدول العربية، وبلغت نسبة الزيادة بين عامي 2005 و2006 ما يفوق 50% في كل من الجماهيرية الليبية، المملكة العربية السعودية، السودان وجمهورية مصر العربية. وفي عام 2006 تقدمت السعودية

القائمة العربية بتدفقات قدرها 18,3 مليار دولار، وجاءت مصر في المركز الثاني بـ 10 مليار دولار ثم الإمارات العربية المتحدة بـ 8,3 مليار دولار. وقد استحوذ العرب على حوالي 5% من التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة عام 2007. وفاقت هذه التدفقات المعونات التى تحصل عليها الدول العربية النامية.

وتظهر أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال التشغيل من حيث مساهمتها في تكوين رأس المال في الدول المتلقية، وهى بذلك تساهم في خلق فرص العمل على مرحلتين، الأولي أثناء مرحلة الإنشاء، والثانية عند دخول الاستثمارات الجديدة مجال الإنتاج.

ولعل أحد مظاهر العولمة الاقتصادية هو تنامي نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى اجمالى التكوين الرأسمالي. وامتدت هذه الظاهرة إلى الدول العربية الفقيرة والغنية على حد سواء. ويرجع ذلك الى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تعد وسيلة لفتح أسواق جديدة للشركات متعددة الجنسيات ولكن أيضا لتحقيق مزايا إنتاجية لهذه الشركات ضمن منظومة عالمية للإنتاج والتصدير.

هذا بالإضافة الى دورها في نقل التكنولوجيا وتغطية الفجوة بين الادخار المحلي واحتياجات التنمية. وهي لهذا تحصل على التشجيع والحوافز من كافة الدول.

هكذا نجد أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى إجمالي التكوين الرأسمالي قد تعدت 30% في كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية بالرغم من أن الدولتين مصدرتا لرأس المال، وبالمقابل وصلت هذه النسبة الى مايقرب من 98% في الأردن والبحرين، والى ما يقرب من 50% في كل من مصر وليبيا وتونس، والى فقط 6,6% في الجزائر.

وقد ساهمت تلك النسب في خلق فرص عمل جديدة في تلك الدول كما ساهمت في تخفيض معدلات البطالة نتيجة لزيادة معدلات النمو خلال الفترة السابقة علي بداية الأزمة المالية العالمية، إلا أنه نتيجة لتلك الأزمة فقد انخفضت تلك التدفقات الاستثمارية إلى ما يقل عن النصف في بعض البلدان العربية مما ساهم أيضاً في انخفاض معدلات النمو وبالتالي انخفاض معدلات خلق فرص عمل جديدة وفقدان للوظائف مما ساهم أيضاً في تصاعد معدلات البطالة[1].

[1] نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث:تداعيات الأزمة العالمية2009,2008على العمالة في الوطن العربي

ثمة مخاوف حقيقية تنتاب المنطقة من تداعيات الأزمة المالية على الصعيد الاقتصادي، وفي مقدمتها توفير فرص العمل لمواطني الدول العربية.

ولقد صدر تقرير من بنك الكويت الوطني محذرا من حدوث أزمة بطالة مع الأخذ في الحسبان بعض الحقائق الديمغرافية. و قد أشار هذا التقرير إلى تراجع مستوى البطالة في أوساط العمالة الوطنية الخليجية من 3.6% في عام 2007 إلى 3.2% في 2008. وقد أرجع هذا التطور الإيجابي لعدة أسباب منها تعزيز نفقات القطاع العام وذلك على خلفية إقرار الموازنات العامة على أساس فرضية بقاء أسعار النفط مرتفعة.

ألا أن تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2008 من مستوى تاريخي قدره 147 دولار للبرميل في يونيو إلى نحو 40 دولاراً للبرميل مع نهاية العام قد ألقي بظلاله علي أمكانية استمرار تحقيق هذا التطور ألايجابي.

أولا:انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية:

إن التبعية التي تعاني منها الدول العربية كان نتيجته التأثر بأي صدمات اقتصادية تحدث على الصعيد العالمي، عموما، والأزمة المالية الأخيرة على وجه الخصوص، إذ أن العديد من المؤشرات أكدت وجود مخاطر عديدة أثرت على اقتصاديات الدول العربية، بدءا بالاستثمارات العربية في الخارج والتي منيت بخسائر فادحة تقدر بنحو 1.4 تريليون دولار، بعضها في شركات الرهن العقاري، وبعضها في البنوك التي أعلن عن إفلاسها وتم بيعها لبنوك أخرى.

وقد أوضحت عدة دراسات أن تأثر الاقتصاديات العربية بالأزمة كانت نتيجة لعوامل من أهمها: اعتماد الدول العربية على الدولار كغطاء نقدي لعملاتها مما يجعلها رهن التقلبات والتغييرات في الاقتصاد الأمريكي، حيث ترتبط كثير من العملات العربية بالدولار الأمريكي وتتأثر بالتذبذبات في قيمته، علما بأنه ومنذ بداية العام 2009 انخفضت قيمة الدولار بنسبة تراوحت بين (5- 15%). كما أن تأثير الأزمة جاء أيضا من استثمار دول العالم ومنها الدول العربية في الأسواق والبورصات الأمريكية بمبالغ هائلة، مما يعني أن أي في الاقتصاد الأمريكي يؤدي إلى تأثر اقتصاديات دول العالم بصورة مباشرة وقوية، ويمكن توضيح هذه الآثار من خلال المخطط الموالي. [1]

الشكل رقم 4 : آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة على الاقتصاديات العربية.

[1] نفس المرجع السابق .

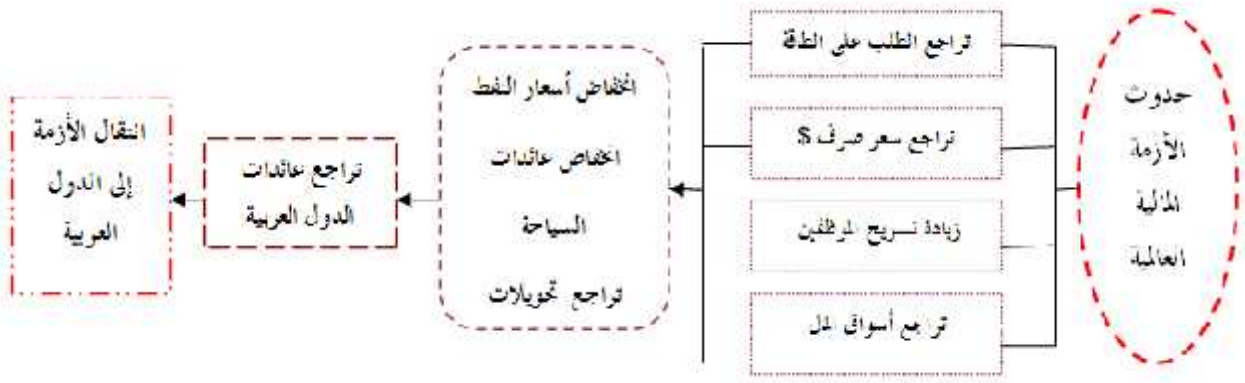

المصدر: فرطاس فتيحة, صدقاوي صورية مرجع سبق ذكره

ونلاحظ من خلال الشكل السابق أن الأزمة المالية العالمية، التي عصفت بالاقتصاد العالمي، لها تأثيرات غير مباشرة في الاقتصاديات العربية، أهمها تراجع في الصادرات (البترولية وغير البترولية) وانخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى بقاء أسعار الصرف منخفضة تجاه معظم عملات

الشركاء التجاريين. كما أن تأثر الدول العربية جميعها بالأزمة ظهر من خلال انخفاض الطلب على صادراتها وتراجع صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورأس المال وعوائد السياحة وتحويلات العاملين من الخارج.

إن القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثرا بالأزمة هي: الصادرات، القطاع المالي، البورصات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة والقطاع العقاري. وفي هذا الإطار يري صندوق النقد الدولي أن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تحول الأزمة إلى الدول العربية هي: التحويلات، والاستثمارات، والصادرات. وبالنظر إلى جملة التحليلات التي تناولت آثار الأزمة على الاقتصاديات العربية يمكن الوصول لنتيجة أن بعض الدول العربية تأثرت أكثر في قطاعات معينة مقارنة بغيرها، كما يوضح الجدول التالي[1]:

الجدول رقم4: الدول العربية الأكثر تأثرا بالأزمة حسب النشاط الاقتصادي

القطاع	انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الموازنات والصادرات	انخفاض التحويلات وعائدات السياحة	انخفاض الاستثمارات	انخفاض أسواق المال	انخفاض الصادرات	أسواق العمل
الدول الأكثر تأثرا	الجزائر السعودية اليمن الأمارات	مصر المغرب تونس الأردن	الأمارات الكويت المغرب الجزائر	البحرين السعودية قطر الكويت	تونس ليبيا المغرب مصر	زيادة معدلات البطالة بعد الأزمة في كل الدول العربية، خاصة بطالة الشباب في كلا من

[1] فرطاس فتيحة صدقاوي صورية.

	عمان السودان العراق ليبيا	اليمن السودان		الأمارات		الجزائر، السعودية، مصر والسودان.

فرطاس فتيحة, صدقاوي صورية مرجع سبق ذكره.

تواجه مجموعة الدول العربية غير النفطية ذات الدخل المتوسط التي تعتمد على صادرات الصناعات التحويلية و الخدمات في المقام الأول ضعفا قويا على اقتصاداتها و صعوبة في تحمل آثار الأزمة المالية العالمية و دلك لهشاشة الوضع المالي لهده الدول حيث بالرغم من أنها تعتبر و تصنف ذات اقتصادات متنوعة إلا أن تنمية صادراتها لا ترتقي إلى المستوى يسمح لهده الدول بتحقيق نمو مرتفع دون الوقوع في فخ المديونية و ارتفاع البطالة فلم يتعدى معدل صادرات السلع والخدمات في المتوسط 35% من الناتج المحلي الخام وبلغت صادرات هده المجموعة التي تشكل أكثر من نصف سكان الدول العربية 49 مليار دولار عام 2008 ، وشهدت هده الدول عجزا مستمرا في ميزانها التجاري من السلع والخدمات.

أدت الأزمة المالية العالمية إلى التأثير على الأسواق المالية في الدول ذات الاقتصادات المتنوعة بحيث انخفضت قيمة أسواق مالها من 272 مليار دولار في عام 2007 إلى 203 مليار دولار في عام 2008 بمعدل انخفاض متوسط قارب 25% و هو ما يعادل معدل انخفاض في متوسط مؤشرات أسعار الأسواق المالية[1].

[1] نفس المرجع السابق.

ثانيا : الانعكاسات السلبية للأزمة على معدلات التشغيل:

لقد تدهورت أسواق العمل في دول العالم نتيجة للأزمة، وصاحب ذلك فترات من البطالة وكذلك تصاعد حالات الفقر. ومن المعروف أن الأزمة الاقتصادية العالمية ألقت بظلالها على المنطقة العربية خاصة أسواق العمل، و قد بدأت آثارها بالظهور في مجالات التوظيف من خلال نقص في السيولة ومصاعب في التمويل، أثرت على معظم القطاعات فتسببت بتعليق وتأجيل وإلغاء الكثير من المشاريع الحكومية والخاصة، مما أسفر عن موجات متتالية من الاستغناء عن الموظفين. و من أهم المشاكل التي واجهت أسواق العمل العربية في زمن الأزمة، شبح البطالة وانخفاض المرتبات والأجور وانخفاض التحويلات المالية للدول العربية.

ولا يتجسد تأثير الأزمة على أسواق العمل في الدول العربية في ارتفاع متوسط معدلات البطالة الإجمالية فقط بل أيضا في تغيير مؤشرات هامة أخرى مثل حجم التشغيل، ومعدل المشاركة في قوة العمل، ومعدلات البطالة حسب النوع، ومعدلات البطالة بين الشباب[1]. وبالرغم من عدم توفر بيانات كافية عن المؤشرات المذكورة في الدول العربية، إلا أن المعلومات القليلة المتوفرة عن بعض تلك الدول تفيد بوجود تأثير الأزمة على طالبي العمل وعلى رأسهم الإناث والشباب وذوي المهارات المتدنية.

وعموما يمكن القول أن تداعيات الأزمة تعمل في اتجاهين لتزيد من أوضاع التشغيل تعقيدا، الأول هو استغناء المؤسسات عن بعض أو جميع العاملين فيها عند انهيارها أو نقل مركز أعمالها، و الثاني هو تقليل فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ولكن يجب النظر إلى هذه النتيجة بحذر لأن معدلات البطالة كانت ومازالت في ارتفاع منذ التسعينات بصرف النظر عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، و هذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم4 : تقديرات القوى العاملة العربية ونسب البطالة، 1997–2010.

التقديرات	1997	1999	2000	2002	2009	2010
القوى العاملة العربية (بالمليون)	94.0	98.0	104.0	115.5	125.0	146.0
الزيادة السنوية (مليون وظيفة)	5.3	4.0	3.3	5.8	3.6	4.2
نسبة الزيادة السنوية (%)	7.2	4.3	3.6	5.5	2.9	4.2
أعداد المتعطلين (بالمليون)	11.7	12.0	16.4	21.6	25.2	32.0
متوسط نسبة البطالة المقدرة (%)	12.4	14.0	15.7	18.7	20.2	21.9

المصدر: فرطاس فتيحة, صدقاوي صورية مرجع سبق ذكره.

[1] نفس المرجع السابق.

والأرقام المتوافرة لكل دولة على حدة تشير إلى تذبذبات معدلات البطالة خلال السنوات الماضية في كثير منها، خاصة فئة الشباب الذين يشكلون نسبة تفوق 62% من العاطلين عن العمل في المغرب و 72% في تونس و 75% في الجزائر خلال سنة 2008.

ثالثا:الآثار المباشرة و غير المباشرة للأزمة على التشغيل و البطالة:

نالت الأزمة العالمية القدر الواسع من الدراسة و التحليل خاصة بعد تحولها سريعا إلى أزمة إقتصادية ثم إلى أزمة تشغيل و هناك الكثير من الدراسات حول تداعياتها و واجهت السلطات المعنية في كل قطر عربي آثار الأزمة العالمية بإجراآت متشابهة لكن ينقصها التنسيق و الموقف الموحد عكس على ما تم على مستوى مجموعة الثمانية و المجموعة العشرين أو الإتحاد الأوربي.

وقد جاءت نتائج قمت الكويت التنموية و الإقتصادية 2009 لتمثل الحد الأدنى من التوجهات العربية المشتركة لمواجهة الأزمة و تنبهت منظمة العمل العربية إلى مخاطر الأزمة على التشغيل في البلدان العربية فخصص تقرير المدير العام لدورة 36 لمؤتمر العمل العربي بمدينة عمان ملحق خاص للأزمة

و الحق أنه لم تتم حتى الآن دراسات تجريبية كافية و موثقة بدرجة عالية من المصداقية حول آثار الأزمة المالية و اتلإقتصادية على الإقتصاد العالمي و الإقتصاديات الوطنية و القومية بما في دالك الآثار على التشغيل و البطالة سواء في العالم أو في المنطقة العربية

رابعا :تحديات التشغيل في ظل الأزمة المالية العالمية:

1- هل الارتفاع في معدلات البطالة هو نتيجة الأزمة الاقتصادية فقط؟

على الرغم من ارتفاع نسبة البطالة في خلال فترة الأزمة مقارنة بالفترة التي سبقتها، إلا أن معدلات البطالة، كما اشرنا سابقا، في تزايد منذ الثمانينات بصرف النظر عن تأثيرات الأزمة الاقتصادية، كما لا يمكن اعتبارها سببا رئيسيا، في زيادة معدلات البطالة في المنطقة العربية. وربما يجدر البحث عن الأسباب التي ساعدت على تفاقم هذه الظاهرة على الرغم من تحسن النمو الاقتصادي، و محاولة الربط بين الأداء الاقتصادي العربي و التوظيف. و الجدول الموالي يبين بوضوح انه لا خلاف بين ما قبل و بعد الأزمة في خلق الوظائف نتيجة للنمو الاقتصادي: [1].

[1] التقرير العربي الثاني حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، القاهرة 2010 ص 57.

الجدول رقم 05: تقديرات مرونة التوظيف قبل وبعد الأزمة الاقتصادية

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مرونة التوظيف بالنسبة للناتج الإجمالي	0.4	0.5	0.4	0.6	0.6	0.5	0.8	0.6

فرطاس فتيحة, صدقاوي صورية مرجع سبق ذكره

إن الإختلالات الهيكلية في أسواق العمل تعني أنه حتى قبل تحسن أداء النمو العام كانت أزمة التشغيل واردة أيضا، وذلك ليس بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي، بل بسبب الاختلالات الهيكلية الناتجة عن الفجوة بين عرض وطلب الوظائف وبين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية. ولهذا ينبغي ألا نعول على الأزمة فقط في ضعف التوظيف خلال السنوات الماضية، نظرا لوجود أعلى معدلات نمو القوى العاملة على مستوي العالم في الوطن العربي، وضعف في مستويات التوظيف نتيجة لعوامل من بينها: المشاكل الهيكلية التي تؤثر على الطلب على القوى العاملة في أسواق العمل، و التغيرات الديموغرافية التي توثر على عرض العمالة. و تتمثل المشاكل الهيكلية والديموغرافية المؤثرة على أسواق العمل العربية في:

- نظرا لأن الإيرادات النفطية تشكل مالا يقل عن 70% من مداخيل الحكومات العربية، وأن توفير الوظائف يعتمد في الأساس على الإنفاق الحكومي الذي تأثر بانخفاض الإيرادات،و بالتالي فمن الطبيعي زيادة معدلات البطالة خلال الأزمة حيث تراجعت أسعار النفط، و بالتالي انخفضت قدرتها في توفير فرص عمل جديدة و انعكس ذلك على أسواق العمل العربية.
- زيادة مشاركة النساء في إجمالي القوى العاملة العربية بصورة منتظمة حيث انتقلت من 24% عام 2000 إلى 26% 2009.
- يمكن الربط بين النمو والتوظيف لأن الدول العربية وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية وفي غياب تأثير الأزمة الاقتصادية ، لم يحقق النمو الاقتصادي ما هو مطلوب منه ، بمعنى أن النمو الاقتصادي لم ينجح لحد كبير في إنتاج حقيقي من السلع والخدمات الذي له تأثير كبير على مستويات التوظيف.

2- توظيف العمالة العربية وآفاقها في زمن الأزمة:

بعيدا عن تأثير الأزمة هناك توقعات تشير إلى زيادة نسبة البطالة في الدول العربية في المستقبل، حيث أنها ستواجه تحديا صعبا متمثلا في إيجاد فرص عمل عل نحو متوالي، وهذا ما يمكن اعتباره من أهم تحديات التنمية العربية خلال السنوات القادمة. وهذا ما تترجمه الحاجة الملحة للوظائف الجديدة ، والتي تختلف من دولة

إلى أخرى على اختلاف طبيعتها ونوعية اقتصادياتها وحاجتها لوظائف جديدة، ويوضح الجدول الموالي تقديرات عدد الوظائف العربية المطلوبة.

الجدول رقم 6: عدد الوظائف السنوية المطلوبة من 2010 إلى 2020 لكل مجموعة اقتصادية عربية.

نوعية الاقتصاديات العربية	عدد الوظائف المطلوبة من 2010 إلى 2020 (مليون)	النسبة %
الدول ذات الاقتصاد المتنوع	1.5	41
الدول البترولية ذات الاقصاد المختلط	0.5	14
الدول البترولية	0.9	25
الدول المعتمدة على تصدير المواد الأولية	0.7	20

فرطاس فتيحة, صدقاوي صورية مرجع سبق ذكره

وفي ضوء البيانات المتوفرة وبالنظر إلى ما حصل في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية فإن التأثير السلبي للأزمة على البطالة في الدول العربية حتى نهاية سنة 2009 يبدو محدودا. ويعود ذلك إلى الارتباط الضعيف لعدد من هذه الدول بالاقتصاد العالمي.

خامسا:الأزمة تزيد من حدة البطالة في الوطن العربي:

تشهد المجتمعات العربية معوقات إجتناعية و إقتصادية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة البطالة، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه الإقتصاديات العربية حاليا، و أصبحت أغلب الدول العربية تتحمل عبأ كبيرا في سبيل مواجهة تفاقم هده الأزمة و التقليل من آثارها السلبية.

و حسب بيانات منظمة العمل العربية فقد عرف معدل البطالة في الدول العربية إستقرارا عند حدود 14% بين سنتي 2000 و 2007 و لكن ارتفع إلى 14.37% في عام 2008، ويعود ذلك لبداية تأثير الأزمة على أسواق العمل.

وبالتالى فإن تأثير الأزمة على أسواق العمل العربية كانت أكثر حدة مقارنة بدول أخرى فهي من أهم التحديات التي واجهتها المنطقة نظرا لكون إقتصادياتها تعتمد على صادرات المواد الخام و البترولية التي إنخفضت أسعارها لمعدلات قياسية.

و بصفة عامة فإن مشكل البطالة من أهم المشاكل التي تحضى بإهتمام المنسؤولين في معظم دول العالم عامة، ودلك يعود لنتائج السلبية التي تتركها هده المشكلة على شتى النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية على السواء[1].

1 فرطاس فتيحة و صدقاوي صورية. مرجع سبق دكره.

خاتمة الفصل:

وعلى الرغم من الاختلاف في الواقع الاقتصادي بين الدول العربية, الا ان هناك قضايا مشتركة تحتاج الى رؤيا متكاملة في سبيل القيام بوضع خطط متكاملة بهدف التخفيف من حدة الازمة الاخيرة و خاصة فيما يتعلق بالشباب العربي , وللنجاح في صنع هذا المستقبل لا بد من توفر المقومات لانشاء الاعمال و المشاريع في زمن التغيرات و المستجدات المستمرة , خاصة في ظل تفشي ظاهرة البطالة لذا فان على الدول العربية وضع استراتيجية وطنية و عربية شاملة, الهدف منها التحكم في البطالة و الحد منها و التخفيف من اثارها السلبية .

خاتمة عامة

الخاتمة

لقد بينت الأزمة المالية العالمية محدودية اقتصاد السوق في التصدي للأزمات ، و أن بعض ابتكاراته كالمشتقات المالية ساهمت في حدوث الأزمة . ويتأثر الاقتصاد العربي بالأزمة المالية العالمية في عدة مجالات ، لذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة التحديات التي تفرزها هذه الأزمة. والاقتصاد العربي بوصفه اقتصادا غير متنوع المصادر فهو اقتصاد هش معرض لتقلبات أسعار البترول ، و يتأثر بكافة الأزمات العالمية. لذلك يجب تطوير القطاعات الأخرى (الفلاحة ، الصناعة والسياحة) لإسهامها في التنمية الاقتصادية مع ضرورة القضاء على العقبات التي تعيق الاستثمار خاصة البيروقراطية والرشوة وجميع أشكال الفساد الأخرى .

الاجابة على الفرضيات:

1-نعم الفرضية صحيحة لانها الحقت اضرار بكافة الاقتصاديات الدولية بما في ذلك الدول العربية .

2-نعم الفرضية صحيحة لان من بين اساليب انتقال الازمة المالية الى الدول العربية التاثير على اسواق المال .

3-نعم الفرضية صحيحة لانها اثرت على التشغيل و البطالة.

بعد إن انتهت الدراسة بحمد الله وفضله، وبناء على جميع ما جاء فيها فقد تم التوصل إلى عدة نتائج، من أهمها أن الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة تعد من الأزمات الاستثنائية والعميقة جدا من حيث النوع والكم، وقد تأثرت جميع دول العالم بها من أدناها إلى أقصاها. لقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية أزمة مالية بدأت بوادرها في سوق العقارات، وسرعان ما امتدت خيوطها إلى اقتصاديات أغلب البلدان . وقد تمثل المظهر الرئيسي لهذه الأزمة في أزمة السيولة النقدية التي تكشفت عن إفلاس عدد من أعرق وأكبر البنوك العالمية، وقد تبع ذلك انهيارات مفاجئة في بعض البورصات وتدني مؤشرات الكثير منها، وانخفضت أسعار الكثير من العملات والأسهم وبعض الأصول المالية. ولم تتوقف الأزمة عند ذلك الحد، فقد امتدت لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية حتى كادت أن تطيح بالنظام الاقتصادي الرأسمالي برمته. وبعد أن تفجرت وتعمقت الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فقد انطلقت أصوات كثيرة تدعو إلى الأخذ ببعض التطبيقات الاقتصادية الإسلامية كحلول ومخارج من الأزمة المالية العالمية وتبني المبادئ والقواعد والأسس التي تعتمدها المصارف الإسلامية خصوصا في مجال التعاملات والمعاملات المالية.وقد قدم بعض الباحثين الرؤى والأدلة التي تبرز جوانب القوة في الاقتصاد الإسلامي والتي تكفل- لو كانت قد اعتمدت -عدم حدوث مثل هكذا أزمات مالية كبرى. وفي ظل تصاعد الدعوات والحديث عن دور النظام الاقتصادي الإسلامي وقدرته على مواجهة هذه الأزمة المالية العالمية والتخلص من آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي فقد برز رأيان واتجاهان متباينان بخصوص هذه الدعوات:

الاتجاه الأول: هذا الاتجاه يرى أنه لا يجوز إقحام بعض التطبيقات الجزئية المأخوذة من النظام الإسلامي وتقديمها كحلول جزئية ترقيعية لفجوات وإخفاقات النظام الرأسمالي الذي عجز عن منع وقوع هذه الأزمة المالية ولم يتمكن من الحد من آثارها الكارثية المدمرة بعد وقوعها .ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن عمليات الترحيب (التي صدرت عن دوائر غربية مسؤولة) بتبني بعض تطبيقات النظام الاقتصادي الإسلامي هي ليست عمليات ترحيب بهذا النظام وإيمان راسخ به، إنما هي محاولات رأسمالية للاستفادة من أموال وموارد المؤسسات المالية الإسلامية ودمجها في الأزمة حتى تكون هذه المؤسسات المالية الإسلامية جنبا إلى جنب في الورطة مع المؤسسات المالية الرأسمالية التي تسببت بسياساتها واستراتيجياتها غير الحكيمة في الأزمة المالية العالمية، ويؤكدون على أن الهدف الجوهري لهذه الدوائر هو جذب وجلب الموارد والأموال ومصادر التمويل إلى ساحات الأزمة وأسواقها.

أما أهم التوصيات فهي :

1. إعادة النظر في العوامل التي تسببت بشكل متكرر في إشعال الأزمات المالية، والمتمثلة في افتقاد قواعد توفر أسس الكفاءة للأسواق، والافتقار إلى نظم فاعلة للرقابة والإشراف على المؤسسات والأدوات المالية الدولية. وإعادة النظر في النظام الاقتصادي والمالي القائم فكراً وممارسة .فكراً من حيث العودة إلى الدور الأساس الذي يراد لهذا القطاع بدءاً بالنقود ودورها ومروراً بالوساطة المالية ومؤسساتها وانتهاء بأسواق المال .وممارسة من حيث الضبط الدقيق والمراقبة المستمرة مع تحديد الأدوار وضبطها خاصة ما يتعلق بعملية إصدار النقود وتوليدها.
2. ربط النشاط المالي بالقطاع الحقيقي من الاقتصاد، وذلك بعدم السماح للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بخلق النقود أو استحداث وسائل دفع كبطاقات الائتمان وجر الناس إليها بحبال الدعاية والإغراء لتقع في براثن الديون، ولتدفع ثمن ذلك بفقد
3. منازلها أو مناصبها، بل باختلال عقولها أو انتحارها .فالنشاط المالي يجب أن يكون بمثابة المرآة التي تعكس وتسهل عملية تبادل السلع والخدمات الحقيقية المنتج
4. الحاجة إلى مراجعة المعايير المحاسبية الدولية لكي تكون أكثر قدرة على تجسيد القيمة العادلة للأصول العينية والمالية. ولا يكون ذلك إلا بوضع معايير وقواعد محاسبية جديدة لتقويم الأصول ولا تؤدي إلى تضخيمها بما يسمح بتفادي تضخيم الاستدانة عليها. وهذا يقتضي العمل على توجيه الاهتمامات إلى قضايا تنظيم الرقابة على البنوك ونظم المحاسبة والمراجعة وشفافية المعلومات المالية والإدارة السلمية للمؤسسات.
5. إصلاح المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتوصل لاتفاق يمهد لاتفاق عالمي للتجارة الحرة.، ووضع قوائم بالمؤسسات المالية التي يمكن أن يعرض انهيارها النظام الاقتصادي لأخطار كبيرة.

6. مراجعة الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمات المالية وتحديد المطلوب وتحديد الخطوات الفورية لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية .
7. مناقشة النظام الاقتصادي الإسلامي مناقشة تفصيلية لما فيه من حلول لمواجهة الأزمات المالية. إذ يمكن الخروج من الأزمات المالية المختلفة عن طريق الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والتي منها تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية، ومنها أسلوب المشاركة أو المرابحة أو التمويل التأجيري. وكذلك منع المضاربات قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش، وإنشاء السوق الإسلامية المشتركة.
8. الإحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي كونه المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي وهو ما جعل التفكير يتجه إلى البحث عن بدائل تمويلية أخرى من أبرزها الصيرفة الإسلامية التي مافتئ دورها يتعاظم بشكل كبير على الساحة الاقتصادية الدولية. وتتميز البنوك الإسلامية ليس فقط باستبعادها للفائدة وتحريم المضاربة في النقود إنما أيضا بارتباط التمويل فيها بالاقتصاد العيني مما يؤدي إلى حساب دقيق لمخاطر الائتمان.
9. الحاجة إلى صوغ النظام النقدي والمالي على أسس جديدة تتجاوز الدعائم الحالية لجعله أكثر استقراراً وشفافية ومسؤولية. وليس هذا مسؤولية الدول الصناعية الكبرى وحدها بل هناك إقرار بعدم قدرتها وحدها على بلورة أسس وقيادة الاقتصاد العالمي. ولهذا تم التفكير بضرورة توسيع دائرة التشاور إلى مجموعة العشرين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

1. إيمان عجرود، أثر القروض المصغرة على التشغيل والحد من ظاهرة البطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير.
2. تقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية.
3. جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تبعيات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية . العدد المائة واثنان، إبريل 2011، السنة العاشرة.
4. صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى2011م.
5. عبد الحسين جليل الغالي، كلية الغدارة والاقتصاد بجامعة الكوفة.
6. فرطاس فتيحة، صدقاوي صورية، ملتقى دولي حول إستراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة بعنوان تداعيات الأزمة المالية العالمية على العمالة في الوطن العربية
7. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م.
8. فوزية بوشلوش وآخرون، تأثير سياسة التشغيل الحالية على التحليل من البطالة، مذكرة تخرج ليسانس معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2010م.
9. مجموعة باحثين، الأزمة المالية العلمية، دروس الأمس وتحديات المستقبل، الطبعة الأولى 2013، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
10. محمد احمد معيط، خبير منظمة العمل العربية، المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الذي انعقد في الرياض 16-18 يناير 2012م، أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمل جديدة.
11. محمد حسين الوادي، وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، ط1، دار النشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007م.
12. محمد طاقة، أساسيات علوم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009م.
13. محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد22، العدد2، 2004م

14. محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البارودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م.
15. محمود حسين الوادي، واحمد عساف، الاقتصاد الكلي، ط1، الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009م.
16. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009م.
17. مريم زنتوت، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى التشغيل، مذكرة الماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2012-2013م.
18. مصطفى العمواسي، أحمد زهري، تيسير أبو صيام، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009م.
19. منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي، وبديل البنوك الإسلامية الجزء 2.
20. منظمة العمل العربية، الندوة القومية حول الموازنة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني، ومتطلبات سوق العمل: القاهرة، 14،16، جوان 2005.
21. نزار سعد الدين العيسى، وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.